



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2021/ 2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

د/ عزيزي محمد الصالح

من إعداد الطلبة:

- بن عزوز خديجة

- بلحسن سميحة





شكر و تقدير

قال الله تعالى: (فمن يشكر فإنما يشكر لنفسه) لقمان:12

و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسد لكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

الشكر الجزيل و الحمد الكثير لله العليقدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

ويسعدنا أن نقدم بتحية شكر و تقدير إلى من كان له الفضل بعد الله على إتمام هذه الدراسة

الدكتور المشرف "عزيزي محمد الصالح"

كما نتقدم بخالص الشكر و الامتنان لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

كما لا ننسى من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بالدعاء

الإهداء

وجد الإنسان على وجه البسيطة و لم يعيش بمعزل عن باقي البشر، و في جميع المراحل الحياة يوجد أناس يستحقون منا الشكر، و أول الناس بالشكر هما والدي ، فهما من أنارا دربي بنصائحهم، لما لهما الفضل ما يبلغ عنان السماء، فهما شموع الفرح، فوجودهما سبب للنجاة و الفلاح في الدنيا و الآخرة، فهما من علماني الصبر و الاجتهاد والدي "شعبان و نبيلة".

إلى سندي بالحياة و رفيق دربي زوجي "محمد" و والديه "كمال و حدي" إلى من أعتمد عليها أختي هاجر من ترعرعت معهم إخوتي رنا و عقبة و محمد أمين إلى كل أفراد عائلتي دون استثناء خاصة "أية، خلود، سهلية، أمينة، ريهام، غزلان" إلى كتاكيت العائلة "مروى، صفاء، عبد الودود، يسرى، أية الرحمان، الهام، سلسبيل، إسراء"

إلى صديقات العمر الذين أشهد لهم نعم الرفقاء في جميع الأمور " سميحة، قطر الندى، سلسبيل"

إلى كل الأشخاص الذين أكن لهم محبتي و تقديري خاصة جدتي " خميسة و وناسة و جدي صالح"

أهديكم ثمرة جهدي و نجاحي



خديجة



الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.....و لا تطيب
اللحظات إلا بذكرك

و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك إلى نبينا محمد
صلى الله عليه و سلم

إلى من رضي الله في رضاها إلى من رفعتني بدعائها و أنارت دربي بصلواتها إلى
معنى الحب و الحنان إلى رمز التضحية و العطاء أمي " ريمة "

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار..... إلى من علمني العطاء.....إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار

إلى من كان سنداً لي طوال الحياة أبي " رابح "

إلى زوجي و رفيق دربي " وليد "

إلى أخواتي " كريمة، أمل، آسيا، آية و بشرى " إلى أخي " رمزي "

إلى كناكيت العائلة " آلاء، غفران و أيوب "

إلى صديقاتي " خديجة، شيماء، هند، روميساء، ندى، حنان، أميرة، ندى "



سميحة



ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر و العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل التطورات المالية و المصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر، و كذلك مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين معدل الوصول للخدمات المالية.

و خلصت الدراسة الى وجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض الدول، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يلتزم ضرورة إتباع استراتيجيات قادرة لرفع مستوياته .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي ، الخدمات المالية، الشمول المالي في الجزائر.

Abstract :

This study aims to investigate the importance of Financial inclusion and its actuality in Alegria, as well as the most important elements That contribute to its enhancement and improvement, in light of Alegria's Financial sector's banking reform.

The results of This study That Alegria has a lower level of Financial inclusion than its Neighbors, as a results a new approach based on the use of Financial technology to improve access to Financial services is required.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	الإهداء
	ملخص الدراسة
II	فهرس المحتويات
II	فهرس الأشكال
II	فهرس الجداول
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية	
02	تمهيد
07-03	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
03	المطلب الأول: نشأة و تطور التكنولوجيا المالية
05	المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية
06	المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية
12-07	المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية
07	المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية
08	المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية
09	المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية
25-12	المبحث الثالث: نواتج التكنولوجيا المالية
13	المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية
14	المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية
17	المطلب الثالث: التقنيات المستحدثة في التكنولوجيا المالية
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	
28	تمهيد
33-29	المبحث الأول: مدخل للشمول المالي
29	المطلب الأول: نشأة و تطور الشمول المالي
29	المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي
32	المطلب الثالث: مقومات و مبادئ الشمول المالي

33-	المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي
33	المطلب الأول: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي
36	المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي
37	المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية
39-44	المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي
39	المطلب الأول: سياسات توسيع الشمول المالي
41	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي
42	المطلب الثالث: ركائز تعزيز الشمول المالي
44	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	
46	تمهيد
47-51	المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي
47	المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم
48	المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في العالم العربي
51	المطلب الثالث: معوقات و آليات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
53-56	المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه
53	المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر
54	المطلب الثاني: معوقات و سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر
56	المطلب الثالث: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر
57-60	المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
57	المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للجزائر و التحول الرقمي و جائحة كورونا في الجزائر
59	المطلب الثاني: الهوية الرقمية و تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر
59	المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية و تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر
61	خلاصة الفصل
62	الخاتمة
65	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الأشكال
04	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	(01/01)
09	مراحل دورة التكنولوجيا المالية	(02/01)
12	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	(03/01)
17	قطاعات التكنولوجيا المالية	(04/01)
19	أنواع العملات الافتراضية في عالم الأدوات النقدية	(05/01)
20	مراحل آلية تشغيل العملات المشفرة	(06/01)
22	خصائص عملة البيتكوين	(07/01)
23	آلية إصدار البيتكوين	(08/01)
25	آلية عمل البلوكشين	(09/01)
33	مبادئ الشمول المالي	(01/02)
34	أبعاد الشمول المالي	(02/02)
47	نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي سنة 2017	(01/03)
48	نسبة البالغين الذين ما يزالون بدون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017	(02/03)
50	نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية 2011-2014-2017	(03/03)
50	سلوك الاقتراض في الدول العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة	(04/03)
51	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال سنتي 2014-2017	(05/03)
58	مؤشرات للتحويل الرقمي في الجزائر	(06/03)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
18	الاختلاف بين العملات الرقمية و المشفرة	(01/01)
31	أهداف الشمول المالي	(01/02)
49	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة و 25 سنة في الدول العربية	(01/03)
53	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر	(02/03)
54	نسبة الأفراد البالغين فوق 15 سنة الذين يقترضون من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017	(03/03)
54	تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين أكثر من 15 سنة في الجزائر خلال 2011-2014-2017	(04/03)

مقدمة

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي شهدها العالم في الآونة الأخيرة فهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، وقد شهدت انتشارا وتطورا كبيرا في مختلف دول العالم، من خلال نشاط شركاتها والتي بدوها، تساهم في تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية إذ عملت على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات كحلول الدفع، تحويل الأموال، وغيرها من الخدمات المالية، وهذا عن طريق تبنيتها مجموعة من التقنيات الحديثة، وفي هذا النطاق فقد شركات التكنولوجيا المالية منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وهذا ما يعود لأهميتها في تسهيل وتسريع الخدمات المالية، تعزيز كل من الاحتواء والاستقرار المالي، تيسير التجارة الخارجية وغيرها.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، شهد الاستثمار في شركاتها تطورا مستمرا في الدول العربية حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها، و سعيها نحو زيادة الشمول المالي و وصولها الى كافة شرائح المجتمع بما فيها التي تعاني من الإقصاء المالي و تراكم العراقيل و الصعوبات التي تحد من فرص وصولها لمختلف وسائل التمويل، و الذي يعتبر هو الآخر من المواضيع البارزة في الآونة الأخيرة كموضوع اجتماعي، اقتصادي و كذا دولي، و ذلك لما له من أهمية و اثر كبير في تحقيق الاستقرار المالي و الاجتماعي، كونه كمفهوم يعني وصول الخدمات المالية و المصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة اقل و بأكبر سرعة.

فيما يخص الجزائر يحاول بنك الجزائر تبني إستراتيجية و طينة لتعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال اعتماد مجموعة من الآليات لتجاوز المعوقات و التحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات و المنتجات المالية الرسمية.

أولاً: إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

تندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الشمول المالي؟ و ما هي مؤشرات قياسه؟

2- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

3- إلى أي مدى ساهم تطبيق التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية؟

ثالثا: الفرضيات:

الإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية ، تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعزيز الشمول المالي يعمل على وصول الخدمات المالية للأفراد .

الفرضية الثانية: التكنولوجيا المالية لها دور في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية و سرعة الوصول إليها.

الفرضية الثالثة : اعتماد البنوك الجزائرية على الطريقة التقليدية في الوصول للخدمات المالية أدى إلى تقليص من دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

رابعا:دوافع اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فيما يلي :

- 1-حادثة موضوع الشمول المالي و قلة الدراسات في الموضوع .
- 2-التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.
- 3-معرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر، و مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.
- 4-ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرض للشمول المالي الذي أصبح من قضايا العصر، لما له من دور في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي من خلال دمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي و حماية حقوقهم ماليا، مع بيان الدور الكبير للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية و الجزائر خاصة.

سادسا:أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- 1-محاولة معرفة أسباب الإقصاء المالي للأفراد و عدم القدرة على الولوج إلى النظام المالي .

2- التعرف على التكنولوجيا المالية المستعملة في القطاع المالي و المصرفي و دورها في تعزيز الشمول المالي .

3- تحديد أهمية الشمول المالي و أهم متطلبات تعزيزه في الجزائر ،خاصة بعد أن أصبح محل اهتمام مختلف الدول و المؤسسات المالية الدولية.

سابعاً: منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختيار فروضه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض إلى أساسيات الشمول المالي و مفاهيم التكنولوجيا المالية و أهميتها في تعزيزه ،إضافة إلى تحليل واقعة في الجزائر و مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في الرفع من مستويات الشمول المالي.

ثامناً: صعوبات الدراسة

من خلال البحث حول هذا الموضوع واجهتنا صعوبات منها:

- قلة المراجع المعتمدة كونه من المواضيع الحديثة.

- نقص المعلومات و المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.

تاسعاً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي و التكنولوجيا المالية و من بين هذه الدراسات نذكر منها:

1- دراسة سيد أعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان، بعنوان: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي دراسة حالة الشرط الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، مارس 2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي و أهم مؤشرات و تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات و بيانات الشمول المالي و التكنولوجيا المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يملك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية رغم تركيز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.

2- دراسة جواني صونيا و مريم عديلة بعنوان دو التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة 26 أكتوبر 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم الشمول المالي و أهميته و أهدافه و أبعاده، تحديد المبادئ و الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي و الوقوف على دور

التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي مستعينة بتجربة البحرين و توصلت هذه الدراسة إلى الدور الحاسم و الفعال الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و ذلك من خلال مساهمتها في زيادة معدلاته اعتمادا على أشكال عديدة و مستحدثة من العمليات المالية و المصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول و الانترنت و غيرها من تقنيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا الرقمية، تعتمد الدول العربية على الشمول المالي الرقمي نفاذ 63% من السكان البالغين إلى الخدمات المالية لاسيما من فئات الإناث و الشباب و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحقيق دولة البحرين سبقا ماليا و اقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا الرقمية، إذ احتلت المرتبة الثانية عربيا في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي و ذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82%.

3- دراسة عمار ياسين أوسياف و شافية شاوي تحت عنوان: الشمول المالي في الجزائر- الواقع، المعوقات و الحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020 حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر و معوقات نموه، ووضع الحلول، و توصل الباحثان إلى أن تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد و المجتمع و النظام المالي و المصرفي، لذا فإعداد إستراتيجية وطنية لتحقيقه يعتبر أولية ذات أهمية قصوى ، تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيد الشمول المالي، لهذا لا بد من تحديد هذه المعوقات بدقة و معالجتها للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي، يعتبر توفير بيئة تشريعية للارتقاء بمفهوم الشمول المالي أهم ركيزة و هي من صلاحيات بنك الجزائر.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع تم الاعتماد على ثلاث فصول يندرج تحت كل فصل ثلاث مباحث، حيث يمثل الفصل الأول مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية يندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية التكنولوجيا المالية، المبحث الثاني شركات التكنولوجيا المالية و المبحث الثالث تقنيات التكنولوجيا المالية

في الفصل الثاني كان تحت عنوان مفاهيم أساسية حول الشمول المالي و يندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول: مدخل للشمول المالي، المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي و المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي.

و أخيرا الفصل الثالث بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، اندرجت تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول: الشمول المالي في العلم العربي، المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه، المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الفصل الأول:
مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا
المالية

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية و المالية العالمية على وجه الخصوص العديد من التطورات التي جاءت كضرورة حتمية أملتھا التطورات التي شأهدتھا فضأاءات التكنولوجيا و الإعلام،ومن هنا دعت الحاجة إلى إجبارية ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه الساحة ومن بين هذه الابتكارات ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، والتي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية جديدة حيث جاءت بوجه جديد للخدمات المالية مجسدة في الشركات الناشئة والتي مثلت تحدي أمام المؤسسات المالية التقليدية ، حيث ساهمة في تحسين جودة الخدمات المالية و تسهيل انتشارها من خلال تقديم خدمات متنوعة لمتعاملين في قطاعات مختلفة وبتقنيات جديدة أكثر سهولة و أقل تكلفة تتماشى و احتياجات المتعاملين.

ونهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في مجال القطاع المالي حيث أصبحت ضرورة حتمية في دول العالم لما حقته من استثمارات، كما أنها قد قدمت للأفراد و الشركات العديد من الخدمات و تسهل عليهم عملية التواصل مع البنوك بأقل تكلفة و أقل جهد ممكنين ، وفي هذا المبحث سنعرف أكثر عن التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

احتكرت التكنولوجيا المالية الساحة نظرا لما تحتويه من مكانة بالغة في مجال الاقتصاد وفيما يلي سنتطرق لمعرفة نشأة و تطور هذه الأخيرة.

أولاً: نشأة التكنولوجيا المالية

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنت والهواتف الذكية مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية، وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة لعالم التكنولوجيا المالية¹.

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراءات معاملاته عبر الانترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الانترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد، وأصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول ومنع الغش وعمليات إدارة المخاطر².

ثانياً: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

أحدث قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال القطاع المصرفي و النظام المالي العالمي و المحلي، حيث انه يمتلك المقدرة على جعل العمليات المصرفية أكثر حداثة وسرعة أكبر، وقد عرفت التكنولوجيا المالية مراح تطور وهي:

المرحلة الأولى(1886-1967):

¹ - نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين و ابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الوطني حول صناعة

التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص3.

² - نفس المرجع، ص ص 3-4.

تزامنت هذه الفترة مع العولمة المالية، حيث بدأت التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف و السك الحديدية التي سمحت لأول مرة بنقل سريع للمعلومات المالية عبر الحدود، إضافة إلى وضع كابل عبر المحيط الأطلسي، و اختراع جهاز الصراف الآلي.

المرحلة الثانية (1967-2008):

في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمناً عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، تميزت هذه المرحلة بإنشاء بورصة ناسداك (NASDAQ) أول بورصة رقمية في العالم، وفي عام 1973 تم تأسيس جمعية الاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم (Swift)، في حين شهدت ثمانينات القرن العشرين ظهور أجهزة الكمبيوتر في العالم حيث تم تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت إلى العالم و التي ازدهرت في التسعينات من خلال نماذج أعمال الانترنت و التجارة الالكترونية، ولقد أحدثت الخدمات المصرفية عبر الانترنت تحولات كبيرة في كيفية فهم الناس للمال و علاقتهم بالمؤسسات المالية و انتهى هذا العصر بالأزمة المالية العالمية 2008.

المرحلة الثالثة 2008- إلى يومنا هذا:

مع حدوث الأزمة المالية 2008 و التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، أدت إلى فقدان عامة الجمهور الثقة بالنظام المصرفي التقليدي و أدى ذلك إلى التحول و مهد الطريق إلى صناعة جديدة لذلك تميزت هذه المرحلة بازدهار العملات المشفرة المستخدمة و تغلغل الهواتف الذكية بشكل كبير في الأسواق مما مكنت من وصول الانترنت لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم و استخدام الخدمات المالية المختلفة.¹

الشكل (01/01): مراحل تطور التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

¹- حدادي عبد اللطيف، برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم و جسامته المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تلمسان، يومي 17-18 أبريل 2018، ص 7

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية

- حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية "دبلن": فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية و تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية لبنوك والتي ضمنها المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية.¹

- يعتبرها مجلس الاستقرار المالي بأنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي ملموس على الأسواق و المؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية.²

- أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت التكنولوجيا المالية على أنها: أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق و المؤسسات المالية.³

وعليه التكنولوجيا المالية هي تلك الأدوات و التطبيقات الذكية، التي تستخدم لمعالجة و تنظيم سير العمليات المالية و المصرفية و الأمور الإدارية و المحاسبية و المساعدة على تحقيق وصول و استخدام الأفراد و الشركات للخدمات المالية و المصرفية بسرعة و أقل تكلفة و بالجودة المناسبة.

وتقوم على أربعة جوانب وهي:

الجانب المادي: الآلات و المعدات المستخدمة

من جانب الاستخدام: تتمثل في طرق استخدام هذه المعدات.

من الجانب العلمي: تتمثل في المعرفة المالية و العلمية المطلوبة.

من الجانب الابتكاري: يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية و المصرفية.

ثانياً: أهمية التكنولوجيا المالية

¹- زينب حمدي، زهرة اوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مجلد 08، العدد 01، الصادرة سنة 2019، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص 402.

²- بن عيشوية رفيقة، صدقاوي صورية، بزرابة أحمد، التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2021، ص 165.

³- جوالي صونيا، مريم عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين -، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 280.

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة يمكن تجسيدها فيما يلي:¹

- تتميز منتجات التكنولوجيا المالية بالسرعة في التوصيل لأنها تتم عبر الانترنت و السرعة للوصول إلى المستهلكين كما توفر لهم خيارات أكثر فبإمكانهم شراء و استخدام ما يريدون من المنتجات.
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الاحتواء المالي و النمو الاحتوائي و تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية و إدارة المخاطر.
- تيسير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة و فعاليات التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى ارفع كفاءة الحكومة وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية و حماية المستهلك و الأمن المعلومات.

المطلب الثالث: أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية

- تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين طرق التمويل، فهي تلعب دورا منافسا للبنوك التقليدية من أجل تطوير الخدمات المالية و تقديمها لعملائه، ويعتبر هذا السبب الرئيسي للجوء إليها، إضافة إلى ذلك نجد الأسباب التالية:²
- معالجة أسرع للمعاملات المعقدة: فمن خلال هذه التكنولوجيا أصبح من السهل معالجة المعلومات المالية بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.
 - شمول مالي أفضل: تمكن التكنولوجيا الأفراد و الشركات من الوصول إلى منتجات و خدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، على مستوى المعاملات و المدفوعات و المدخرات و الائتمان و التأمين حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة.

¹ - مليكة بن علقمة، يوسف سايجي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الصادرة سنة 2018، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص 93

² - مروة عماد، فينتيك للتحويل في القطاع المالي و المصرفي، مقال متوفر على الرابط: <https://al-ain.com/article/fintech> - بتاريخ: 2022/01/30، على الساعة 18:22. e.com/economy

- **خفض تكلفة الخدمات:** في الكثير من الأحيان لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل طلبات القروض.

- **تقديم التحليلات المالية المتقدمة:** تتمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة، وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، مما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.

- **نقل المعرفة و تحقيق الشفافية:** تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة و الخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال و الموارد، كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتماداً على البرمجيات ولعل الغاية من هذه الشركات هو تقديم خدمات أكثر جودة وأقل تكلفة مما يسمح بوصولها لكافة الأفراد، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف وطريقة عمل و خصائص هذه الشركات.

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تعتمد على التكنولوجيا جاءت بهدف تطوير الخدمات المصرفية و المالية و يمكن تعريفها على أنها:

- شركات ناشئة و الشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد هدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة و ذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، و بالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة و حديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمة.¹

وعليه يمكن القول بأن شركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة جمعت بين البرمجيات و التكنولوجيا قدم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية مست أساساً قطاع المدفوعات، سوق الإقراض، التمويل، التأمين وتشكل هذه الشركات إلهاما

¹ - بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، بزاية أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 166

لرواد الأعمال خصوصا بعد تحقيقها النجاح الكبير بسبب اعتماد تكنولوجيا حديثة وبذلك تفتح الباب أمام أصحاب الأفكار الإبداعية إلى البحث عن تمويل لأفكارهم لتحويلها إلى واقع.

المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:¹

- استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، أو لوحة رقمية مرتبطة بالانترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات و خدمات غنية و أقل تكلفة.

- تطور سلوك الزبائن (هواتف ذكية و علامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)

- إيجاد البيئة التنظيمية الملائمة.

- إيجاد شراكة و علاقة جيدة مع البنوك.

- ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية و المصرفية.

وهناك 3 مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، حيث أن جميع مناطق العالم اليوم تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاث لدورة التكنولوجيا المالية و التي تتجسد في:²

1- البيئة الحاضنة المستحدثة: حيث معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو المراحل الأولى، تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رواد الأعمال -بأقل دعم- التعامل مع القوانين و اكتساب العملاء و عقد الشركات.

2- البيئة الحاضنة الناشئة: حيث تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة و معدلات استثمار سنوية من ثلاث أرقام و تزيد الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

¹ -سارة مولاي مصطفى، مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية-مع تجارب دول ناجحة-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص5.

² -خيرة تحانوت، أزناق فاطمة، واقع و آفاق التكنولوجيا الإسلامية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص5.

3- الشركات الحاضنة المتقدمة: هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل و لكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة و شركات اليونيكون (قيمتها أكبر من مليار دولار) و بالتالي يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، و اليوم لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الأمريكية و أجزاء من أوروبا تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا.

الشكل رقم (02/01):مراحل دورة التكنولوجيا المالية

البيئة الحاضنة المتقدمة	البيئة الحاضنة الناشئة	البيئة الحاضنة المستحدثة
• وصلت إلى مرحلة الإشباع • لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق و التي تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا.	• تكتسب قاعدة عملاء و معدلات استثمار كبير	• لا تزال في مرحلة الافكار

المصدر: مليكة بن علقمة، يوسف سايجي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تختلف شركات التكنولوجيا المالية عن نظيرتها الشركات التقليدية في مجموعة من المميزات ما يجعلها ملجأ للعملاء، حيث يندرج تحتها ثلاث أنواع.

أولاً:الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من السمات تتجسد فيما يلي:¹

-الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات و الفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات للعملاء ذوي الدخل المحدود.

¹ - سارة مولاي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

- **المرونة و القدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً و خططاً عدة للدفع مقابل السلع و الخدمات و خاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافهم بشكل يومي أو حتى شهري.

- **تصميم محور العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة.

- **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة و الخوارزميات وتعلم الآلة، و مقارنة بشركة التأمين التقليدية الصغيرة التي تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على القرض، يسري هذا في الإقراض و عند التحقق من الهوية الرقمية.

- **سياسة البيانات:** تستطيع هذه السياسات تحسين المنتجات و الخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم، و لا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل و استغلال الفرص.

ثانياً: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى عدة أنواع يمكن إبرازها فيما يلي:

1- شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها:¹ يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى تنافسية و تعاونية.

أ- شركات تنافسية: تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافساً مباشراً لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك و شركات التأمين و شركات الاستثمار.

ب- شركات تعاونية: تقدم حلولاً لتعزيز و تحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعد في تحسين و تطوير و تعزيز طرق و أساليب تقديمها للخدمات المالية.

2- شركات التقنيات المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية:² كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

أ- المؤسسات المالية الكبيرة: دخلت هذه المؤسسات بقوة للاستثمار في مجال التقنيات المالية رغبة منها في المحافظة على عملائها الذين تغيرت احتياجاتهم لصالح الخدمات المالية التقنية المتطورة وأيضاً تجنباً لتصبح إحدى نتائج الهدم التي أتت

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 25.

² نفس المرجع، ص 25.

مع موجة التقنيات المالية، و هو ما يجعلها تفسح المجالات لمزودي الخدمات المالية الجدد سواء من المشاريع الناشئة أو شركات التقنية العملاقة.

ب- الشركات (المشاريع) الناشئة: هي مشروعات إبتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مغامر (venture capital) حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو و نجاح هائلة، و في مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا، قد تنجح المشروعات الناشئة و تنتقل للمرحلة التالية لتصبح مشروعا قويا و هو مصطلح يطلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1 مليار دولار.

وتعتبر الشركات الناشئة مصدرا للإلهام، بل هي الدافع و المطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة مع التوجه العالمي الآن لتبني هذه الشركات من طرف الجهات الإشرافية و الرقابية.

ج- الشركات ذات التقنية العملاقة: على الرغم من أصل عم الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع و تحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى.

د- الشركات: يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، و لذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

3- شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية: تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد:

أ- شركات متخصصة في المدفوعات: وهو مصطلح ينطبق على شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق تطبيقاتها و خدماتها بمعاملات الدفع الوطنية و الدولية، و يتعلق الأمر ببلوك تشين (blockchain) و العملات المشفرة.

ب- شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسلة الكتل): هي عبارة عن شركات تقدم خدمات والعملات الرقمية المشفرة ومثال على ذلك نجد شركة "بيت اويسيس" (Bit Oasis) -الإمارات- وهي أول شركة ناشئة في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البتكوين و إرساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة وبدون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقعات المتعددة و تقدم معايير أمان عالية.¹

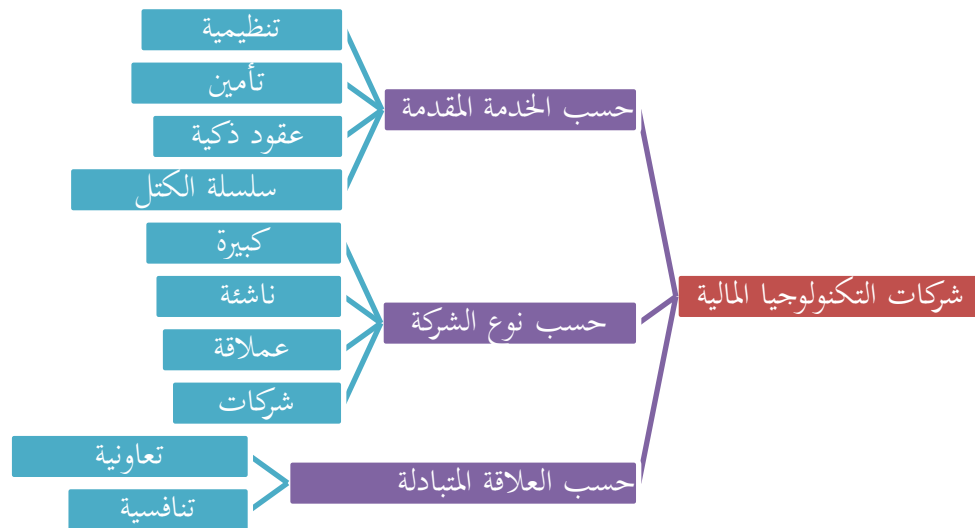
¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ت- شركات خاصة بالعقود الذكية: تعرف العقود الذكية على أنها عقود ذاتية التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشتر و بائع، على هيئة تعليمات برمجية يتم تخزينها باستخدام تكنولوجيا السجلات المتسلسلة (Blok Chain) وهذه التكنولوجيا بمثابة جدول الأستاذ اللامركزي الذي يدعم أيضا العملات البتكوين و غيرها من العملات المشفرة .

ج- شركات التكنولوجيا التأمين: هي شركات التكنولوجيا في مجال التأمين و تكنولوجيا إدارة المخاطر و هي شركات تقدم حلول و ابتكارات لإدارة المخاطر.

د- شركات تنظيمية: هي الشركات التي تتبنى التكنولوجيا في مساعدة المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية و التي توافق قواعد الالتزام المالي من خلال رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال و قاعدة اعرف عميلك و التي يقصد بها الهوية الرقمية بحيث تعرف على أنها عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها و مصادقتها درجة عالية من التأكد، باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تقليدها أو تزويرها، بما يحمي خصوصية المستخدم و يضمن حماية البيانات الشخصية لمنع الغش و الممارسات غير السليمة بحيث تعمل على زيادة كفاءة التزام الخدمات المالية و تقليل النفقات.¹

الشكل رقم(03/01): أنواع شركات التكنولوجيا المالية



المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثالث: نواتج التكنولوجيا المالية

تعتمد التكنولوجيا المالية على الابتكار لتحسين جودة الخدمات المصرفية و تسهيل انتشارها عبر العالم عن طريق استغلال التقنيات و التطبيقات التي تقدمها تطورات صناعة التكنولوجيا المالية و في هذا المبحث سوف نبرز نواتج هذه التكنولوجيا.

¹ - عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص28.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للمتعاملين و التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:¹

1- خدمات الدفع: وهي النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا التي تقدمها التكنولوجيا للعميل، بحيث يكون لديه العديد من حلول الدفع أهمها ما يلي:

-الدفع بواسطة الهاتف النقال: مما يجعل من السهل تسريع عملية الانتقال.

-التحويلات المالية الدولية تكون ذات تكلفة أقل: تحويلات مجانية إلى الخارج

-تبادل العملات بدون تكاليف.

-إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة إلا عبر الإنترنت(التجارة الالكترونية): حيث تعمل على تسهيل الدفع عبر الانترنت

2-الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: و تشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، و كذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3- الاستثمار و التمويل: تتيح التكنولوجيا المالية للاستثمار الحصول على مدخرات للأفراد من خلال تقديم البساطة في العروض الممنوحة.

وكذلك من خلال توفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء كان في شكل قروض أو ف رأس مال و في شكل تبرعات، تقدم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

4- الخدمات المالية للبنوك بناءا على البيانات الضخمة: وهي عبارة عن حلول مقدمة للقطاع المصرفي و التمويل، حيث تعتمد على جمع و تحليل كميات كبيرة جدا من البيانات، وهذه الأخيرة لها إمكانية إدارة العلاقة مع العملاء بشكل خاص (سلوك الشراء، المدخرات، مسار العميل، و الجدارة الائتمانية) كما أنها تعمل أيضا في مجال الأمن السبرياني، من خلال اكتشاف الاحتيال في الوقت الفعلي من السلوك التقليدي (بفضل تحديد الموقع الجغرافي للهواتف الذكية على سبيل المثال) أو عن طريق تشفير البيانات و المعلومات الحساسة، وأخيرا تحليل المخاطر.

5-الخدمات المقدمة للبنوك و الشركات: تقدم العديد من شركات التكنولوجيا المالية حلولاً لتحسين إدارة الأعمال، فبالنسبة للبنوك نجد تقنية البلوكشين التي تطور حلولاً تعتمد على تقنية البلوكات لتسجيل المعاملات مثل: paymlum

¹ -سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 03، الصادرة سنة 2019، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص 729.

أو cellbaz وهنا أيضا شركات التكنولوجيا المالية التي توفر حلولاً للامتثال من خلال برامج معالجة المعلومات الجماعية أو إجراءات التحكم، كما توجد شركات أخرى تعتمد في تقديم حلول تتمحور في إدارة المخاطر و الضرائب.¹

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

عن التكنولوجيا المالية مست العديد من القطاعات بصورة عامة من أجل تطويرها و النهوض بها سواء في الظروف أو المعاملات، ويتم تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية كالتالي:

أولاً: قطاعات الموجة الأولى:

المقصود بقطاعات الموجة الأولى أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة التي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة، مثل الهواتف الذكية و التطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع و الحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية التي تهيئ لهم ذلك و التي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتمثل في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال الانترنت أو التي تعتمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر، و هي كما يلي:

1- المدفوعات: نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقاً من قبل الأطراف المعنية، و يكون الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات، وفي ساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة و شبكة الانترنت مثل PAYPAL, AMAZON, APPEL PAY والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع و الخدمات عبر الانترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات و اقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن أبرز المؤسسات نجد:

- شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردن و المختصة بدفع الفواتير.

- شركة BEAM الإماراتية و التي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.²

2- الإقراض و جمع رأس المال:

¹ - سعيدة حروفش، مرجع سبق ذكره، ص 729.

² - هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المالية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص 8.

حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين و بروز تمويلات بديلة عبر سوق الانترنت ولعل أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية و التي غيرت مجرى الإقراض و الاستثمار هو التمويل الجماعي الذي يتم عن طريق منصات مالية جمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات الند للند حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين الطرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي و بالتالي المنصات تعتبر سوقا رقميا، و قد ساعد على انتشاره بين الأوساط خاصة في أمريكا و انكلترا انعدام ثقة المتعاملين في البنوك إثر الأزمة المالية 2008 وما خلفته من آثار سلبية على الأفراد مما أدى إلى انخفاض التعاملات مع البنوك و أصبحت القروض الاستهلاكية أقل جاذبية ومع زيادة الرقابة التنظيمية و متطلبات رأس المال حفز المستثمرين على البحث عن مصادر ربح جديدة إلى جانب ذلك سمح نمو و انتشار الانترنت سهولة و مرونة استخدامها إلغاء الوساطة بين المستخدمين أين أصبحت منصات الانترنت أسواقا بلا حدود، وهناك أنواع و نماذج للتمويل الجماعي من بينها:¹

- التمويل في شكل هبة: يسمح هذا النوع وعن طريق المنصات الالكترونية بتقديم التمويل لمشروع ما دون مقابل، كتشجيع للمشاريع الاجتماعية و الخيرية و الثقافية، فالهدف من التمويل يكون غير ربحي و إنما للفائدة العامة.
- التمويل مقابل تعويض مادي: يفتح هذا النوع المجال للأفراد للمشاركة في تمويل مشروع ما بمقابل مادي أي في شكل تعويض مادي أو خدمة مقابل تمويل، وعادة ما يكون التعويض من منتجات المشروع الممول.
- الاستثمار الجماعي: يسمح للمستثمرين بالاشتراك في رأس مال شركة ما و بالتالي يصبح المستثمر مساهما مما يفتح له المجال للحصول على نسبة من الربح بقدر ما ساهم في حالة تحقيق المؤسسة لهذا الأخير.
- قرض الند للند: هي عبارة عن منصة إلكترونية للإقراض تمنح القروض بدون وساطة بنكية بين الأفراد و المؤسسات الاستثمارية الصغيرة، هذه المنصة تجمع بين المقرضين و المقترضين مباشرة، حتى هناك بعض من المنصات تسمح للمقرض، وفي منصات أخرى تكون في شكل حزم من القروض بالإضافة إلى هذا فهي توفر تصنيفات المخاطر لفحص المقرضين من خلال خوارزميات باستخدام تقنية البيانات الكبرى.

ثانيا: قطاعات الموجة الثانية

على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تركز أكثر فأكثر على تقنية عالية الدقة و التكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي و ذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة و حركة استثمارية أوسع من النطاق الأول الذي يمكن وصفه بالبداية وتتضمن:

¹ - هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

1- التحويلات المالية:

تمثل السوق العالمية للتحويلات الدولية مبلغ سنوي قدره 580 مليار دولار بزيادة قدرها 5% سنويا في المتوسط، تمثل تكليف المعاملات الخاصة بهذه التحويلات ما بين 6% إلى 7% من المبالغ (حوالي 30 مليار دولار من الإيرادات السنوية)، ظهرت مبادرات مبتكرة لمعالجتها تعتبر Transfer Wise المثال الأكبر شهرة في الوقت الحالي، أن إرسال 100 جنيه إسترليني من المملكة المتحدة إلى ألمانيا يكلف 0.5% فقط من المبلغ مع Transfer Wise مقابل 6.8% لدى HSBC و 5.1% مع RBS و 3.3% مع ويسترن يونيون، مبدأ الشركة هو مطابقة المدفوعات التي تسير في الاتجاه المعاكس بمساعدة الخوارزميات.¹

2- إدارة الثروات:²

تحت هذا البند فإن الخدمة إدارة الثروات تتضمن كل التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية و عدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء و أصحاب الأعمال الصغيرة و الأسر الذين يرغبون في مساعدة و استشارة مالية يدعون مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية و تخطيط عقاري و موارد قانونية و إدارة الضرائب المهنية و الاستثمار، لكنه و بذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية و تنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية و كذا المغتربين و الأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

هذه الخدمة في طريقها لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا باعتبار عدد المغتربين بها و كذا معدلات الدخل المرتفعة خاصة بمنطقة الخليج العربي، و من هاته الشركات يمكن ذكر شركة "فاينرد finerd" التي أسست في 2015 مقرها الرئيسي الإمارات، تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد و قابلية المخاطر و الأفق الزمني، و بفضل التكنولوجيا المالية يمكن اليوم الادخار من خلال منصات الاستثمار في شكل صناديق استثمار متداولة مماثلة للبورصة أكثر ضمانا و بأقل تكلفة حيث أن قبل التكنولوجيا المالية كانت تفرض رسوم على الأصول المدارة 4% و لكن مع دخول التكنولوجيا أصبحت تتراوح ما بين 0.25% و 0.5% فقط.

3- التأمين:

¹ -نجوى سعودي، كروش محمد الأمين، ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية- عملة البتكوين نموذجا - ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد 26 سبتمبر 2019، ص7.

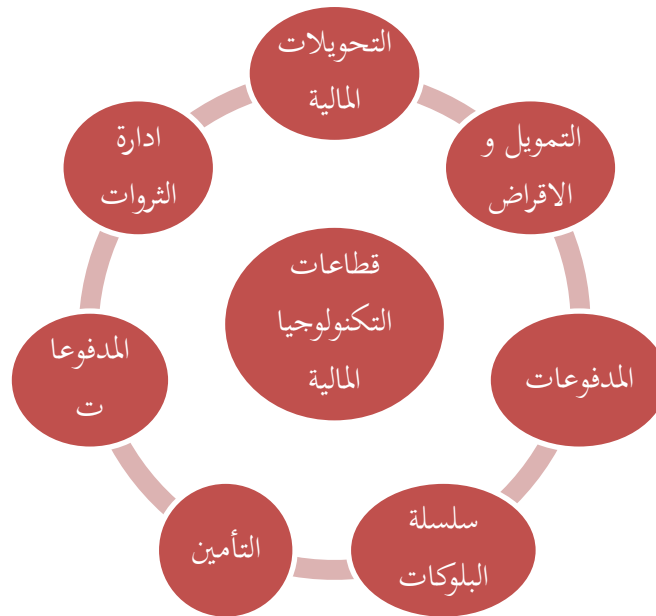
² - زينب حمدي، أوقاسم الزهراء مرجع سبق ذكره، ص 409.

يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين بأنها استخدام أحدث التقنيات و التطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا و استغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي و يساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين. و الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين لا تزال جديدة في جميع أنحاء العالم، حيث تقدم منتجات التأمين مباشرة للعملاء الذين لا يملكون حسابا مصرفيا أو حلولاً أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب.

4- البلوكشين و العملات الافتراضية:

البلوكشين هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني و رابط إلى الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها دون تعديلها، أي انه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتل لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في فقرة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد و معارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الانترنت هي البتكوين.¹

الشكل رقم(04/01): قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: التقنيات المستحدثة في التكنولوجيا المالية

عرفت التكنولوجيا المالية تطورا نتج عنه تقنيات جديدة مغايرة لما كانت عليه ومن بين تلك التقنيات نذكر ما يلي:

أولاً: العملات المشفرة

¹ - هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

1-1- مفهوم العملات المشفرة:

هي عملة رقمية لا مركزية تستخدم التشفير بمعنى أنها عملية تحول البيانات إلى شفرة لتوليد وحدات من العملة و التحقق من العملات المستغلة عن البنك المركزي أو الحكومة ومن أشكال العملات الرقمية البتكوين و الايثير، حيث هاتين العملتين الأكثر شيوعاً في عالم العملات الرقمية، كما انه توجد أشكال أخرى من العملات الافتراضية و منها الريبل، الايتكوين، حيث تعتبر هذه العملة من الأصول المؤمنة اتجاه الاختراق و أصبحت تستخدم كوسيلة للتبادل و التداول، ومن الأهداف لها جعل تلك العملات مأمونة التداول ،أنها وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس و لا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة إلا أنها لا تقتزن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، و يمكن تحويلها أو تخزينها الكترونياً و إصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، و يتم التداول بها في الأوساط الالكترونية و عبر المنصات المخصصة لها دون رقابة و إشراف حكومي.¹

و تختلف العملات المشفرة عن العملات الرقمية و يمكن إبراز أهم الاختلافات في الجدول التالي:

الجدول رقم(01/01): الاختلاف بين عملات الرقمية و المشفرة

أوجه الاختلاف	العملات المشفرة	العملات الرقمية
الكشف عن هوية المتعاملين	- لا تتطلب تحديد المستخدم بمستندات رسمية.	- تتطلب تحديد المستخدم بمستندات رسمية.
الشفافية	- يمكن لأي مستخدم مشاهدة تداولاتها حيث تعرض جميع تدفقات العملات المشفرة في سجلات عامة.	- ليست شفافة حيث انه لا يمكن للغير مشاهدة حدودها.
التلاعب بمعلومات المعاملات	- خاضعة لرقابة مجموع المتعاملين لكل عملة، ومن غير المحتمل أن يوافق المتعاملون على أي تغييرات في السجلات المتسلسلة للمعاملة خروجاً عن القانون.	- لها سلطة مركزية تتعامل مع شبهة الاحتيال أو غسل الأموال بإلغاء المعاملات أو تجميدها بناءً على طلب المتعامل أو السلطات الرقابية.
الجوانب القانونية	- غياب الإطار القانوني في معظم الدول.	- معظم الدول لديها إطار قانوني.

المصدر: فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، إتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر 2019، ص ص16-17.

¹ -أحمد هاشم قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة -دراسة اقتصادية شرعية محاسبية-، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2019، ص 32.

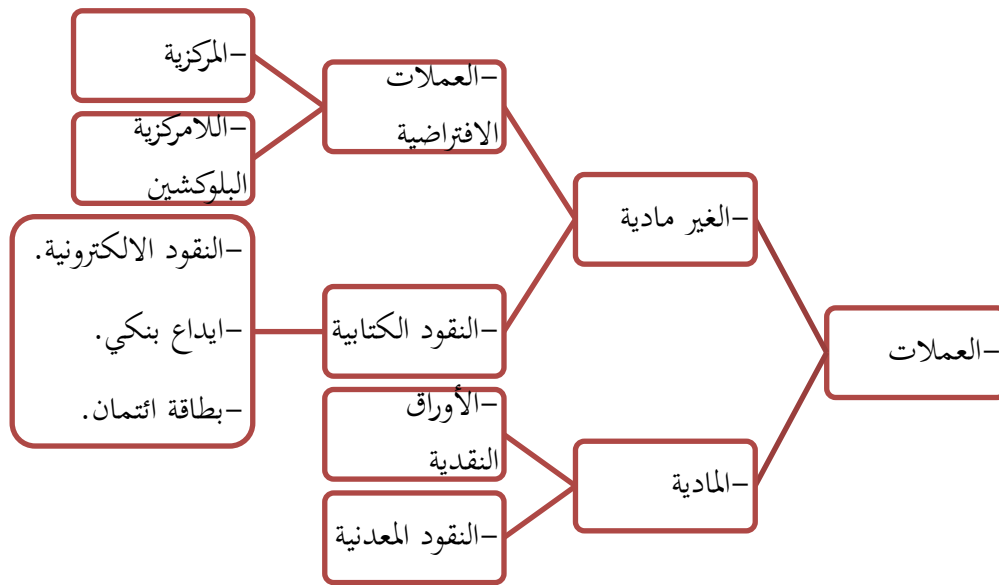
إضافة إلى هذه الاختلافات توجد اختلافات أخرى يمكن إبرازها في النقاط التالية:¹

- العملات المشفرة ليست لها مقابل من العملات الرسمية بل هي عملات افتراضية أما العملات الرقمية لديها مقابل من العملات الرسمية.

-العملات المشفرة ليست خاضعة لسلطة مركزية مثل البتكوين، أما العملات الرقمية فهي خاضعة لسلطة مركزية.

ويمكن توضيح مكانة هذه العملات في عالم الأدوات النقدية فيما يلي:

الشكل رقم(05/01):أنواع العملات الافتراضية في عالم الأدوات النقدية



المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و المؤسسات النقد العربية،مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي،صندوق النقد العربي، الإمارات،ص6.

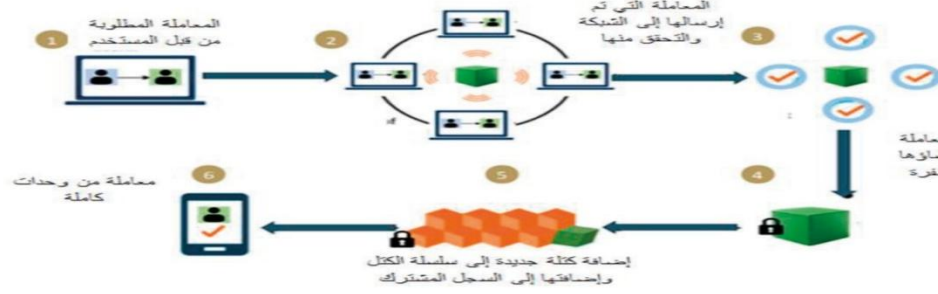
1-2- آلية تشغيل العملات المشفرة:²

ابتكرت العملات المشفرة في الأصل كنظام لتحويل النقود الالكترونية بطريقة تسمح بإجراء معاملات شخصية من شخص لآخر، أو نظير إلى آخر دون الحاجة إلى مزود مدفوعات مركزي مثل بنك أو شركة دفعات عل النحو المبين:

¹ - فريد حبيب ليان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² -أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

الشكل رقم (06/01): مراحل آلية تشغيل العملات المشفرة



المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

تتم الصفقات عبر العملة المشفرة في ست مراحل:

- يطلب المستعمل تحويل عملة مشفرة إلى مستعمل آخر.

- يتم بث المعاملة المطلوبة إلى شبكة أجهزة الكمبيوتر.

- تتحقق شبكة أجهزة الكمبيوتر من المعاملة باستخدام الخوارزميات للتحقق من تفاصيل المعاملة و صلاحية المرسل و المستقبل.

- بمجرد موافقة معظم المستخدمين على الشبكة على مصداقية المعاملة، يتم التحقق منها بعد ذلك، وينتج عنها إنشاء كتلة مشفرة تمثل المعاملة نفسها، و تحتوي على تفاصيل ذا صلة بالصفقة مثل المستفيد و الدافع و المبلغ و التاريخ.

- يتم بعد ذلك إضافة هذه المجموعة إلى سلسلة الكتل مما يعني أنه تم ربط سجل دائم و يمكن تتبعه بجميع المعاملات السابقة.

- يلتقي المستعمل النهائي (المستقبل) العملة المشفرة الخاصة به و تعتبر المعاملة كاملة.

ثانيا: عملة البتكوين

1- مفهوم عملية البتكوين:

تتألف كلمة بتكوين (Bitcoin) من شقين Bit وتعني رقمي و coin وتعني عملة وبالتالي فإن المعنى يصبح عملة رقمية ويطلق عليها البعض "العملة المشفرة" (Crypto Currency).¹

¹ - لامية طالة، العملة الافتراضية البتكوين (المفهوم، الخصائص، و المخاطر على الاقتصاد العالمي)، مجلة أفاق للعلوم، القسم الاقتصادي، المجلد 04، الصادرة في جوان 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 547.

وهي عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالـدولار و اليورو و لكن مع فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الانترنت فقط، من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها، و قد تمت الإشارة إلى Bitcoin أول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو" و البعض يتحدث أن الذي ابتكرها مجموعة من الطلبة الإيرلنديين يحتفون وراء هذا الاسم المستعار، وقد وصفها أنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند "Peer to Peer" وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط و قال أن الهدف من عملة البتكوين التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الويب أساليب النشر.

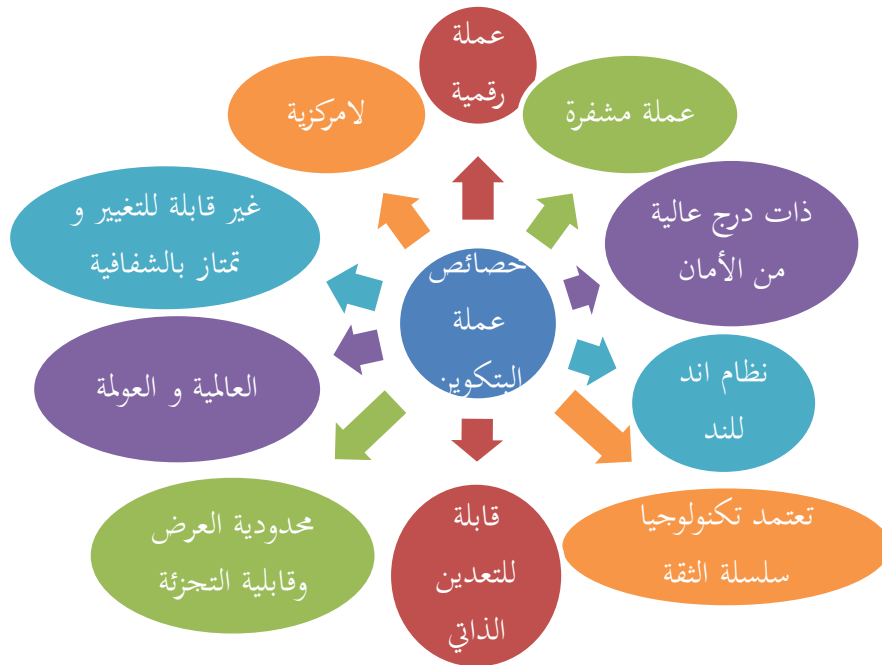
2- خصائص عملة البتكوين:

تتمتع عملة البتكوين بعدة خصائص و التي نذكر منها:¹

- عملية تخيلية ليس لها وجود فيزيائي و ليس لها قيمة فعلية.
 - عملة غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة.
 - تستخدم من خلال الانترنت فقط وفي نطاق المؤسسات و الشركات التي تقبل التعامل بها.
 - يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار اليورو بعمليات مشفرة عبر الانترنت.
 - عمليات التبادل التجاري تتم من شخص إلى آخر بصورة مباشرة دون الحاجة لتوسيط البنك.
 - عدم إمكانية التتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تم بواسطتها.
- بالإضافة إلى هذه الخصائص توج خصائص أخرى للبتكوين يمكن توضيحها في الشكل التالي:

¹ - أحمد محمد عصام الدين، ماذا تعرف عن البتكوين، مجلة إدارة البحوث التنمية، العدد 73، الصادرة في سبتمبر 2014، ص 50-51.

الشكل رقم (01/07): خصائص عملة البيتكوين



المصدر: أحمد محمد عصام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51-50.

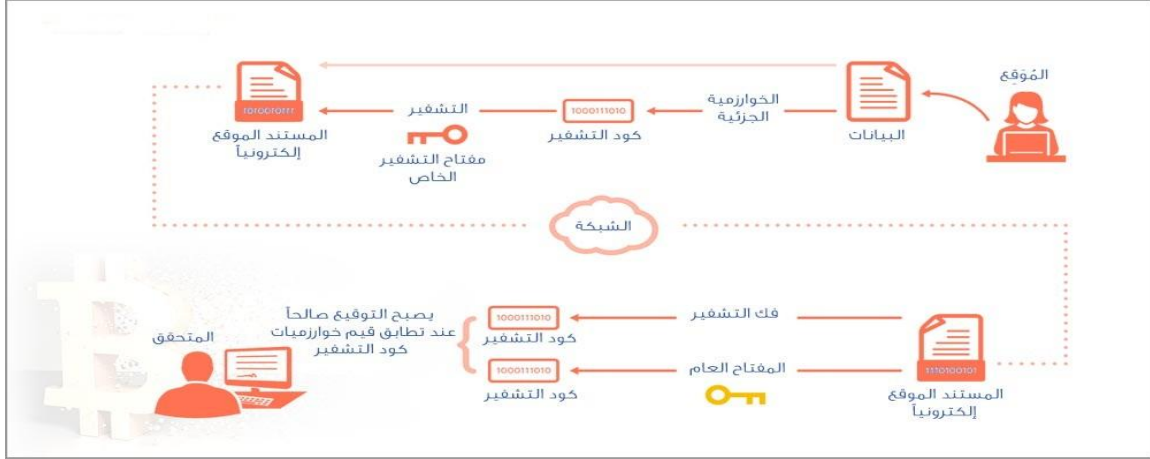
3- عملية إصدار البيتكوين:

إذا كان البنك المركزي يعمل على إصدار العملات الورقية، فإن الإصدار الافتراضي للبتكوين أو ما يطلق علي تعدين البتكوين يتم بواسطة "المعدنين" و عملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع و في أي مكان في العالم و لكنها تطلب وقتا و كمبيوتر سريع بمواصفات عالية تسم بتحميل برنامج " التعدين المجاني " أو "Bitcoin Miner" فبواسطة هذا البرنامج يتم حل عدد من الألغاز التي عليها المعدن من شبكة Bitcoin ويسمونها خوارزميات و التي هي مجموعة من الخطوات الرياضية و لمنطقية المتسلسلة اللازمة لحل مشكل ما، وبعد الانتهاء من حل هذه الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة بتكوين و إضافتها إلى المحفظة الالكترونية لمن قام بالتعدين.¹

لكن التعدين يعتبر من أهم العوائق التي تقف على انتشار استخدام البتكوين، وذلك نظرا لتعقيد برنامج الوصول إليها و تعد العملية الحسابية اللازمة فجراء عمليات التعدين، رغم أن التعدين نظريا متاح للجميع هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الشكوك المصاحبة لعملية التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضا فلا احد يعرف على وجه الدقة ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها، مما يجعل البعض يشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج لمئات السنين في وق قصير عن طريق تجزئة المعادلات.

¹ - نور الدين صويلحي، أثر تعدين البتكوين و العملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة أفاق العلمية، المجلد 10، العدد 02، الصادرة سنة 2018، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص 225-226.

الشكل رقم (08/01): آلية إصدار البتكوين



المصدر: على الموقع الإلكتروني www.arabictrader.com، بتاريخ 12/02/2022، على الساعة 09:25.

ثالثاً: تقنية البلوكشين:

1- تعريف تقنية البلوكشين (سلاسل الكتل):

هي نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصلة إنشاء سجل دفترى لتحقيق من البيانات و التعاملات و المصادقة عليها و حفظها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط و التي تسمى العقد (Nods) حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات و التأكد منها، بحيث تملك كل نقطة أو جهاز حاسوب أو جهة في هذه السلسلة نفس النسخة من هذه البيانات و المعلومات، وفي كل مرة يتم فيها إضافة عقود و اتفاقيات الكترونية للسلسلة يتم التأكد و التحقق من صحتها قبل إضافتها وفقاً لآلية الإجماع المتبعة في البلوكشين، بحيث يكون في النهاية سجل علني مشفر وآمن لا يمكن التلاعب أو التعديل عليه.¹

2- خصائص البلوكشين:

لا بد من وجود خصائص و مميزات لتقنية البلوكشين جعلتها محل أنظار الحكومات و الشركات و حتى الأفراد ومن أبرز خصائص و مميزات هذه التقنية ما يلي:²

¹ - زاهرة بني عمر، ألاء حسين، استكشاف تقنية البلوكشين و تطبيقاتها في المالية الإسلامية، الصادرة في مارس 2019، ص 03، على الموقع:

<https://www.academia.edu/38606495/استكشاف-تقنية-البلوكشين-وتطبيقاتها-في-المالية-الإسلامية-د.زاهرة-بني-عمر-الاء-تحسين>

بتاريخ 2022/02/14، الساعة 00:05

² - المرجع نفسه، ص 6-8.

- **لامركزية توزيعية:** كان الهدف الأساسي من إنشاء و تصميم تقنية البلوكشين هي هذه الخاصية و التي تعني عدم وجود طرف ثالث يكون وسيط في العملية أو يتحكم في إجراء العملية و ينفرذ في السجلات و العمليات للعملية مما يمكنه التلاعب فيها، و اللامركزية في حين أنها كانت شيئاً غير ممكننا أصبحت مع تقنية البلوكشين الواقعية.

- **الشفافية:** كونها تسمح لكل مستخدم في الشبكة الإطلاع على جميع البيانات و التعاملات بتفاصيلها و تحديثها و هذا نما يجعل قاعدة بيانات يمكن الوثوق بها.

- **مفتوحة المصدر:** معظم أنظمة البلوكشين مفتوحة للجميع، يمكن لأي شخص استخدام هذه التقنية في إنشاء أي تطبيق يريدونه.

- **الاستقلالية:** ويقصد بذلك إمكانية مستخدمي تقنية البلوكشين من حفظ البيانات و نقلها متى شاءوا بدون قيود و تحكم و ذلك بسبب قاعدة الإجماع التي تقوم عليها هذه التقنية.

- **عدم قابليتها للتعديل أو التغيير:** يكاد يكون من المستحيل الحذف أو التراجع عن البيانات و التعاملات التي يتم حفظها من خلال تقنية البلوكشين، كما لا يمكن التعديل عليها أو التلاعب بها أو تغييرها، وذلك راجع إلى نظام التشفير الذي تقوم عليه هذه التقنية، وفي حال إدخال بيانات غير صحيحة يمكن اكتشاف الكتل التي تحتوي على معاملات غير صالحة- متلاعب فيها- فوراً و بالتالي عدم قبولها في الشبكة.

- **الخصوصية وعدم كشف الهوية:** يمكن لكل مستخدم التعامل في تقنية البلوكشين باستخدام عنوان يتم إنشائه و الذي لا يكشف عن الهوية الحقيقية للمستخدم، و بالتالي تتيح تقنية البلوكشين إجراءات المعاملات سواء تجارية أو غيرها دون الحاجة إلى تبادل معلومات شخصية، تتم من خلال منح المتعاملين مفتاحين الأول شخصي يوجد فيه التفاصيل عن حقيقة هوية الشخص تتم لمرة واحدة و مفتاح عام آخر عبارة عن كود مربوط بالمفتاح الشخصي يظهر أمام الجميع باسم مستعار أو لقب.

3- آلية عمل تقنية البلوكشين:¹

تقوم آلية عمل البلوكشين على أساس توزيع البيانات على مجموعة ضخمة من النقاط المنتشرة على الشبكة و التي هي بمثابة حواسيب مهمتها التحقق من صحة البيانات و العمليات التي تتم في هذه الشبكة قبل إضافتها مقابل مكافأة يحددها النظام، و بالتالي تقوم هذه النقاط بتشفير كل عملية و ربطها مع العملية السابقة عن طريق تقنية التشفير التي تمنع التعديل عليها أو التلاعب بها، ويتم ربط الكتل مع بعضها البعض من خلال المفتاح العام المستخدم عبر الشبكة و الذي يستخدم للتعريف بالعملية، و هناك مفتاح خاص يمتلكه صاحب العملية فقط.

¹ - زاهرة بني عامر آلاء تحسين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ولتقريب الصورة يمكن تصور مراحل عمل تقنية البلوكشين و التي تتمثل في:

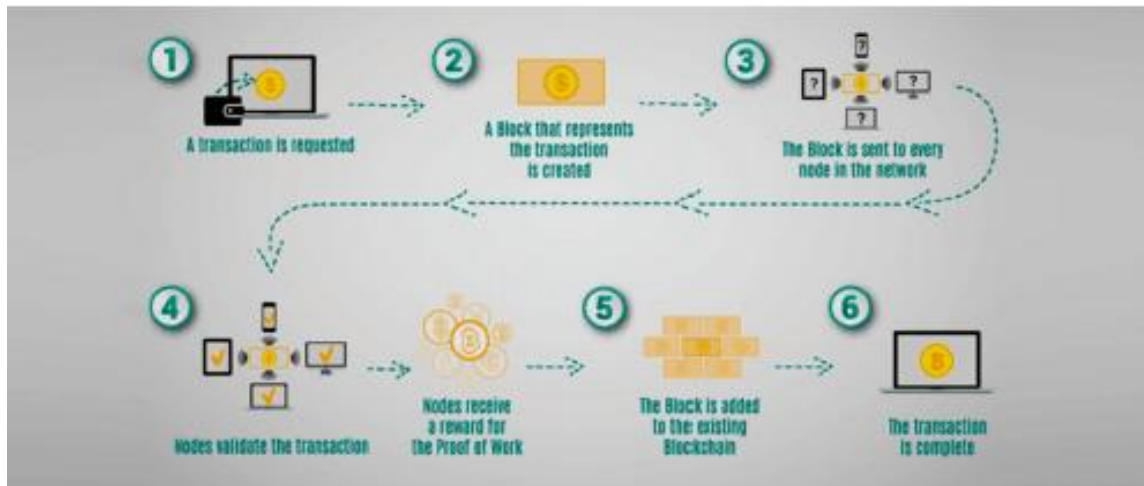
- تشفير البيانات و المعلومات التي ستم بها العمليات، لتصبح كتلة (Blok).

- القيام بالعملية مباشرة من المرسل إلى المستقبل دون الحاجة إلى وسيط ثالث (Peer to Peer).

- التحقق من العملية من خلال شبكة ضخمة من أجهزة الكمبيوتر و التي تسمى العقد (Nods)، ومن ثم إضافة (Blok)

بعد التحقق منها إلى سلسلة مقابل عمولة يحصل عليها من يفك تشفير هذه الكتلة عن طريق التخمين.

الشكل رقم (09/01): آلية عمل البلوكشين



المصدر: زاهرة بني عامر، آلاء تحسين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

خلاصة الفصل:

التكنولوجيا المالية أو ما تعرف FINTECH هي ثروة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية، أضفت هيكلية جديدة للتمويل المالي، حيث عرفت على أنها تلك المنتجات و المعاملات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، حيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع و أرخص و أسهل و تمكن عد أكبر من الأفراد لوصول إليها وهذا عن طريق الشركات الناشئة التي تجمع بين البرمجيات و التكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات ومن أهمها خدمات الدفع، الاستثمار و التمويل و غيرها بالاعتماد على تقنيات حديثة أبرزها العملات المشفرة و البتكوين و البلوكشين.

الفصل الثاني:
مفاهيم أساسية
حول الشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية 2008، التي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ووضع سبل لتعزيزه، وبذلك قامت الحكومات بتبني سياسات لتحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع الوصول إلى الخدمات و المنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم و تتماشى مع قدراتهم تبعدهم عن التهميش المالي، و التي سينعكس أثرها الايجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل.

من خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على الإطار النظري للشمول المالي حيث تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يمثل الشمول المالي أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول و تدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد و أوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى مفهومه و متطلباته و مقوماته مبادئه.

المطلب الأول: نشأة و تطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول Financial inclusion مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت "Lichon wtreft" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض الفئات في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية و غير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من أقصوا بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد الطرق الكفيلة للتغلب على أسباب لإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا الإقصاء بأنفسهم سواء لأسباب ثقافية أو عقائدية عن استخدام المنتجات و الخدمات المالية.¹

ولقد ازداد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 من خلال تنفيذ السياسات الهادفة إلى تسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، كما تبنت مجموعة ال20 و هي المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، تضم قادة من جميع القارات لمعالجة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية و المالية، اعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول كافة الأفراد إليها ركيزة أساسية في محاربة الفقر، وفي سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" إضافة إلى برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية كالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء و مؤسسة التمويل الدولية.²

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي

أولاً: تعريف الشمول المالي

ليس هناك تعريف محدد للشمول المالي متفق عليه، بل هناك عدة تعريفات و نبرز من بينها ما يلي:

¹- سيد احمد مجاهد و آخرون، الشمول المالي- الأسس النظرية و المفاهيم- ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 134.

²- فضيل بشير ضيف، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 475.

- حسب صندوق النقد العربي يقصد بالشمول المالي إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده من خلال القنوات الرسمية¹.
- حسب البنك الدولي فإنه يعني أن الأفراد و المؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة و بسهولة تناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار و تأمينات مقدمة بطريقة مناسبة².
- كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي OECD و الهيئة الدولية للتشقيف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين و الوسيلة المريحة و بشفافية مطلقة بغض النظر عن حالته الاقتصادية و وضعه الاجتماعي و مكان سكنه أو جنسيته مع التركيز على الفئات الأقل دخلا في المجتمع، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل النوعية و التشقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي³.
- عرفت مجموعة العشرين (G20) و مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع و بما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة⁴.
- يمكن أن نعرف الشمول المالي أنه إتاحة استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة و الوقت المناسب.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي في:⁵

- تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها و الاهتمام بجودتها لجذب اكبر عدد من العملاء و المعاملات.

¹- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2017، ص 05.

²- فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 473.

³- سيد عمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴- عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات و الحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 97، 2020، ص 121.

⁵- ددور أسماء، حركات سعيدة، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج Ardl، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد 10، العدد 04، 2020، ص 75.

- التركيز على وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخدمات المالية و دمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم المنتجات و الخدمات المالية المناسبة لها.

- تحسين الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة و بفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى
مثل : المرأة، أصحاب الحرف...

- تحسين فرص العمل من خلال خلق مشاريع تتناسب مع الفئات الهشة في المجتمع.

ثالثا: أهداف الشمول المالي

تكمن أهداف الشمول المالي في النقاط التالية:¹

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية لتعرف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد و خاصة الفقراء منهم.

- تمكين الشركات من الاستثمار و التوسع.

- خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء الاجتماعي.

الجدول رقم(01/02): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
1-الاستقرار المالي:	2-النزاهة و السلامة المالية:	3-الحماية المالية للعملاء:
-قاعدة بيانية متنوعة و مستقرة.	-مكافحة غسيل الأموال.	-التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا.
-الحد من المخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي.	-مكافحة تمويل الإرهاب.	-تنظيم صياغة العقود و البنود و الشروط و معدلات الفائدة السنوية و الغرامات .
-تعزيز الاستقرار الاجتماعي.	-السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي .	-حصول العميل على معاملة عادلة و شفافة و بسهولة و يسر.
-تحمل الصدمات و الاختلالات.		

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد 02 عدد خاص، 2021، ص 650.

المطلب الثالث: مقومات و مبادئ الشمول المالي

¹ -أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، مرجع ذكره، ص649.

أولاً: مقومات تحقيق الشمول المالي

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من:¹

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك و ماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي و هذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
- حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي و المالي يتم عن طريق:
- حصول العمليات على معاملة عادلة و شفافة و على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة و بتكلفة مناسبة.
- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل.
- الاهتمام بشكاوي العملاء و التعامل معها بكل حيادية.

ثانياً: مبادئ الشمول المالي

قامت مجموعة العشرين (G20) سنة 2012 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبكرة للشمول المالي، و التي تتلخص فيما يلي:²

- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.
- **التنوع:** تبني سياسات و طرق لتحفيز التنافس في السوق، تقديم خدمات مالية متنوعة.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية و المؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، و يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي: بحيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة و مشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية و العملاء.
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي و المعرفة المالية للعملاء.
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات و تنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

¹ - فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 477.

² - سير برنية، رامي عبيد، حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019، ص 08.

-المعرفة: إجراء الدراسات الكافية و بناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ الى الخدمات المالية.

-النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية و المخاطر.

-الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار، عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية و كذلك

تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و وجود تعليمات و إرشادات للعمل المالي الالكتروني.¹

الشكل رقم(01/02): مبادئ الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

يقوم الشمول المالي بتقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء و لمعرفة الكيفية التي يعتمد عليها لتقديم هذه الخدمات للبنوك تم في هذا المبحث التطرق إلى: أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه، الشروط الواجب توافرها في هذه المؤشرات و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي

أولاً: أبعاد الشمول المالي

تطور الشمول المالي خلال العقد الماضي ليشمل ثلاث أبعاد رئيسية:

¹ - سير برنية، رامي عبيد، حبيب أعطية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

1- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، و تتطلب الوصول لمستويات معينة بهدف تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح مثل التكلفة و استخدام حساب مصرفي و القرب من النقاط المصرفية كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية سواء في تقارير أو غيرها.¹

2- استخدام الخدمات المالية: هي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي و يتطلب استخدام الخدمات المالية جمع البيانات حول مدى تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3- جودة الخدمات المالية: إن عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة هو في حد ذاته تحدي لانتقال مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول للخدمات المالية، وهو بعد غير واضح إذ يوجد العديد من العوامل المؤثرة على جودة و نوعية الخدمات المالية مثل وعي المستهلك إضافة إلى عوامل أخرى غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.²

الشكل رقم(02/02): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

1- مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:³

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم.²

- حسابات النقود الالكترونية.

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

¹-أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص651.

²- نفس المرجع، ص 652.

³-ياسمينه إبراهيم سالم، هاجر يحيى، متطلبات تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة بعض الدول العربية-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص127.

- النسبة المؤوية لإجمالي السكان الذين يعيشون ف الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:¹

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد الحاملين سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين .

- عدد معاملات التجزئة غير نقدية للفرد الواحد/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل متواتر.

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حساب ودائع.

- عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3- مؤشرات قياس بعد الجودة للخدمات المالية:²

3-1: القدرة على تحمل التكاليف:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.

- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

- نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

3-2: الشفافية:³

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة و كافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

¹ - ياسمينه إبراهيم سالم، هاجر يحيى، مرجع سبق ذكره، ص127.

² - حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص 102.

³ - نفس المرجع ، ص102.

- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3-3: حماية المستهلك:¹

- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمني مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 أشهر إلى 6 أشهر الأخيرة ز ثم حلها في غضون شهرين على الأقل.

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى و التعامل بين المستخدمين و المؤسسة المالية.

- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع ثم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

3-4: التثقيف المالي:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطر، التضخم و التنوع.

- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

3-5: المديونية أو السلوك المالي:

- نسبة المقترضين الذي يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.

- كيفية حل الأزمات المالية ن قبل الزبائن إما بالإقراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول أو قرض بنكي.

3-6: العوائق الائتمانية:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات.

- نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المطلب الثاني: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي

¹ - حسيني جازية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

وضعت مجموعة عمل تابعة للتحالف العالمي لشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:¹

- **الفائدة و الملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية لشمول المالي.

- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس و قابلية المقارنة في الزمان و المكان.

- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) و الطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على البيانات متوفرة و متاحة لتقليل لتكلفة و الجهد.

- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي و الجغرافي و الاجتماعي و الثقافي لدولة و يختلف باختلاف الظروف و الموارد في الدول، و بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة لاحتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختيار التعريفات باستخدام مؤشرات بديلة.

- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة قد يتطلب بذل جهود و موارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك منطق المرونة ز البراغماتية يمكن الاعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية على إن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية

أولاً: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

حسب البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي و هو " أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين و الأسواق و البنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات و تحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية و يضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"² أكدت بعض الدراسات صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين انه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع و القطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية و هو ما يوحي بوجود علاقة متبادلة و وثيقة بين كل من الاستقرار المالي و الشمول المالي في كلا الاتجاهين،

¹ - محمد بوعتلي، دراسة تطبيقية للدول العربية وفقاً لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 26 سبتمبر 2019، ص 05.

² - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2015، ص 6.

فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية و رفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي و قطاع أعمال صغيرة أكثر من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي و السياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي فيما يلي:¹

1- اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي :

هذا الاتجاه يؤدي إلى وجود قطاع مالي شامل يتصف بالتالي:

-يكن أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء(بخلاف المقترضين الكبار)، و بالتالي تخفيف المخاطر النظامية.

- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي.

- لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي و هو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2- اتجاه الارتباط من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي:

- الاستقرار يبنى و يعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي.

- الاستقرار يؤثر بشكل إيجابي على العوامل التالية مثل التضخم و أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات و الخدمات الرئيسية وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

و بذلك يمكن القول إن العلاقة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي علاقة تكاملية، إلا أنها في العديد من الأحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي.

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي:²

تؤكد العديد من الدراسات على العلاقة التفاعلية بين تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي كما يرى البعض الآخر بالمساهمة الإيجابية التي يمنحها تطبيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي على اعتبار العلاقة سببية.

كما يعتبر الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات و الأسر على مختلف الخدمات المصرفية لها اثر إيجابي على النمو الاقتصادي ويساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الإيجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة و التعليم و الحد من

¹ - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² -قاسي يسمينة، مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، ص 148-149.

الفقر و اللامساواة، و يمكن أن يساهم أيضا من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة و معقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر بتحسين مستواهم المعيشي، ومن جهة أخرى فان تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل حصول الأفراد على الودائع و منتجات التأمين على جمع الأموال في السوق المالي مما يساعدهم على وضع مدخراتهم في النظام المالي و يضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل و بهذه الطريقة تشجع السوق المالية المزيد من الاستثمارات و يزداد الناتج و العمالة مما يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء و الطبقات الهشة.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

ازداد الاهتمام بتحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات الرقابية الذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات برامج لتعزيز و تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، و تمكينهم من استخدامها و الاستفادة منها بشكل سليم و فعال، وعليه و لبيان هذه الإجراءات تم التطرق فيه المبحث إلى سياسات الشمول المالي و التحديات التي تعيق توسيعه و ركائز تعزيزه.

المطلب الأول: سياسات توسيع الشمول المالي

صنفت المؤسسة الألمانية سياسات تعزيز الشمول المالي إلى نوعين من السياسات منها ما هو متعلق بتحسين وصول الفقراء للخدمات المالية و منها ما هو متعلق بتمكين الشمول المالي.

أولا: سياسات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية:¹

و تتمثل في:

1- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات الإضافية إلى انه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت و أيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول و قللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية و أيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا، حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي ، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقالة في البلاد النامية عام 2004.

1- صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 111.

2- الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، إن هذا التعاون أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف و مخاطر معومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة و غيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية و التوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت رائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

3- تنوع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية و رقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية و ايداعية، تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل المصغر و تشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية المصرفية.

4- إصلاح البنوك الحكومية: تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، و في تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، و تعتبر البنوك العمومية المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة و أن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار و الائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة و لتنفيذ برامج اجتماعية، ومن اجل التقليل من التكلفة قامت بعض الدول بإغلاق البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كما فعلت البرازيل و البيرو، بينما توجد هناك بعض الدول لا زالت تعاني من التدخل السياسي و الأداء دون المتوسط، ومن اجل تحسين ربحية و شكل البنوك الحكومية قام بعض صناع القرار ببعض الإصلاحات من دون أن تكون هناك إعادة هيكلة للبنك ككل، إذ قامت البرازيل و اندونيسيا بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم و إحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

ثانيا: سياسات تمكين الشمول المالي¹

تتمثل هذه السياسات في:

1- حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين و البنوك فيما يتعلق بالمنتجات و الخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. و منه فان التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء و عديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية إن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد و لكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تامين أو عائد على استثمارهم، مثلما حدث في بوليفيا

¹ - صورة شني، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 112

عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية و الممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات و بعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات و القوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات و تشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل و بعد عقد الاتفاق بين المؤسسة و العميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم و واجباتهم في الوقت المناسب.

2- سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض و يتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. و الأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء الخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك و بين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك فهذه السياسة تزود العملاء ذوي التاريخ المالي و تقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية و الائتمانية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي

تتمثل معوقات الشمول المالي في:¹

- استبعاد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الناشئة من الحصول على التمويل الكافي للنمو و الازدهار، بسبب عدم وجود الضمانات الكافية و التاريخ الائتماني، كما أن الأعمال التجارية الغير رسمية هي من الأسباب الرئيسية لعدم وجود حسابات.
- وجود فئات مستبعدة ماليا أكثر من غيرها، كالنساء و فقراء الأرياف و غيرهم من لسكان النائيين الذين يصعب الوصول إليهم.
- الاعتبارات الدينية فالمجتمعات الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق و ابتكار منتجات جديدة تلي متطلبات المجتمع الإسلامي.
- أسباب تتعلق بالكلفة و الإجراءات من حيث امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب اوان الحسابات تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، إضافة إلى طول المدة المستندية المرتبطة به.

¹ - إيمان بوقرة، واقع و آفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاقر اقتصادية، جامعة الخلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 08.

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحسابات في البنك أو أي مؤسسة مصرفية و ذلك بسبب: الخدمات المالية ليست بأسعار معقولة، طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، طبيعة السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية و المصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها لفتح الحسابات المصرفية.
- عدم الحاجة لوجود حساب: يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية و أن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المالية و المصرفية تخفيض التكلفة المرتبطة به سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة.

المطلب الثالث: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز تم إيجازها فيما يلي:¹

- 1- دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي و تعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة و قوية له، و يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية و التي تتضمن ما يلي:
 - بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات و اللوائح التي تعزز الشمول المالي.
 - الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات و المنتجات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات التأمين و غيرها.
 - تطوير وسائل و نظم الدفع و التسوية و هذا لتسهيل تنفيذ العمليات و تقديم الخدمات المالية.
 - تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات و ذلك من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الالكترونية.
 - توفير قواعد بيانات شاملة خاصة فيما يتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد و المؤسسات المصغرة.
- 2- الحماية المالية للمستهلك: و هذا من خلال معاملة عادلة و شفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم و تيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف و بجودة عالية و في الوقت المناسب و تزويدهم بالمعلومات الكافية و توفير خدمات الاستشارة المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة و المهمشة

¹ - جواني صونيا، مريم عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين -، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 278.

3- تطوير منتجات و خدمات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: يعتبر احد أهم ركائز تحقيق و إرساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية و الوصول إليها من طرف الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك أخذا بعين الاعتبار مايلي:¹

- مراعاة احتياجات العملاء و متطلباتهم عند تصميم الخدمات و المنتجات المالية لهم قبل طرحها و التسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض، الادخار، التأمين و وسائل الدفع مع الاهتمام بالتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة.
- تخفيض التكاليف المتمثلة في الرسوم و العمولات غير المبررة المفروضة على العملاء كذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تقدم مقابل دفع عمولات.

4- التثقيف المالي: يعتبر التثقيف و التوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الاهتمام بها، من خلال وضع و اعداد إستراتيجية وطنية موجهة تعزيز مستويات التعلم و التثقيف المالي و العمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية و القطاع الخاص و كل الأطراف ذات العلاقة، بهدف تعزيز الوعي و المعرفة المالية لكل الفئات المستبعدة و المهمشة.

¹ - جواني صونيا، مريم عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 279.

خلاصة الفصل

يعكس الشمول المالي مدى وصول الخدمات المالية و المصرفية لكافة شرائح المجتمع بتكلفة منخفضة و بشكل عادل و شفاف و ذلك بما ينتج عنه أهمية كبيرة تنعكس ايجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، ومن أهم الأبعاد و المؤشرات التي تسمح بتحقيق الشمول المالي نجد وصل الأفراد للخدمات المالية و استخدامها و مدى جودتها، ولتعزيز الشمول المالي و تسهيل وصوله لمختلف شرائح المجتمع و استخدامها و الاستفادة منها بشكل سليم وفعال يجب إتباع سياسات عبر قنوات مختلفة مثل الوكيل البنكي و حماية المستهلك، ورغم ذلك لا يزال الشمول المالي يعرف تحديات تعيق الخدمات المالية و من ابرز هذه العوائق نجد عدم تطور البنية التحتية لقطاعات المالية، و لتفادي هذه المعوقات و تجنبها وجب إتباع مجموعة من الركائز تشمل كل من: دعم البنية التحتية، حماية المستهلك، تطوير المنتجات و الخدمات المالية و التثقيف المالي.

الفصل الثالث:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز

الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

لعب انتشار التكنولوجيا المالية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول و تحقيق استراتيجياته و التي عملت دول العالم على تطبيقها، و الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال، و على غرار جميع الدول، وضعت الجزائر استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الى ظهور العديد من الخدمات المالية و نماذج أعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية، و لمعرفة مدى مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية و الجزائر خاصة، تطرقنا في هذا الفصل الى ما يلي :

المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر سبل تعزيزه.

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الأول: الشمول المالي في العالم العربي.

يعد الشمول المالي شرطا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر و البطالة، خاصة في الدول العربية حيث تظهر مختلف التقارير و الدراسات أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد و يزداد الفقر فيها، الأمر الذي اعتبر ضرورة حتمية لتوسيع الشمول المالي و تقديم القروض و الخدمات المصرفية المختلفة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث للتطورات التي عرفها الشمول المالي عالم و أسباب و معوقات تطوره في الدول العربية.

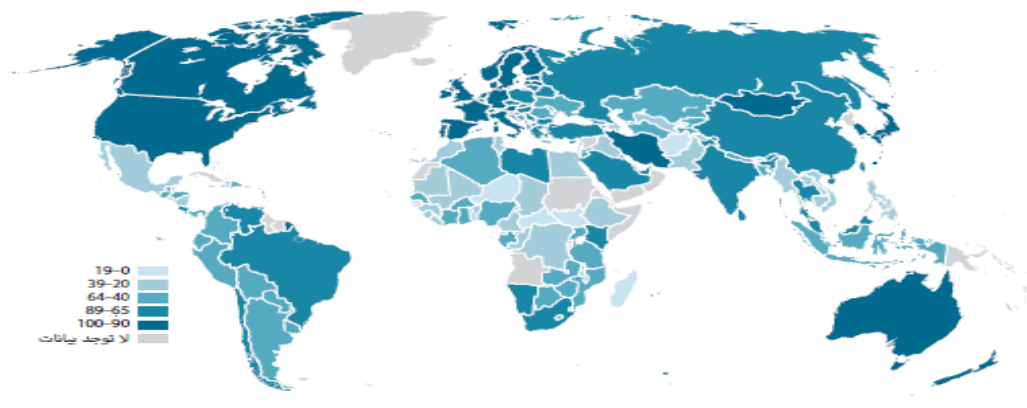
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم

سجلت مؤشرات الشمول المالي في العالم تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2011-2017، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من 51% سنة 2011 إلى 67% سنة 2017، و هذا ما يدل على اهتمام الحكومات في مختلف الدول على تعزيز الشمول المالي كل حسب استراتيجياتها الخاصة، مما أدى إلى هذا التحسن الملحوظ.

أولا: الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم

عالميا يمتلك 69% من البالغين حاليا حسابات في البنوك أو لدى الشركات تقوم بتقديم خدمات عبر الهاتف المحمول، حيث ارتفعت هذه النسبة من 62% سنة 2014 و من نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011، وفقا لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، هناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة و الانترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين عامي 2014-2017 أسهم ذلك في نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقميا أو تلقيها من 67% إلى 76% عالميا، و في البلدان النامية من 67% إلى 70%.

الشكل رقم(01/03): نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي سنة 2017

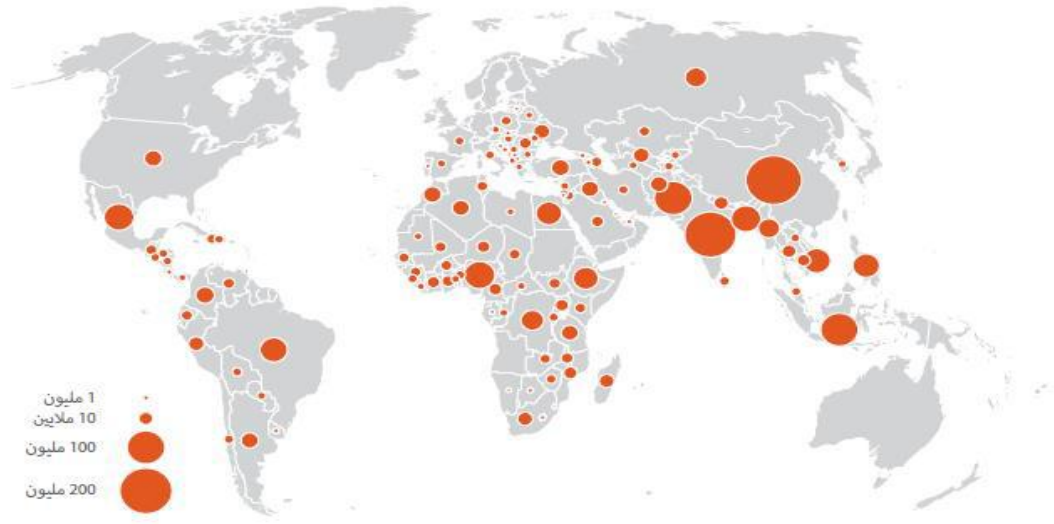


المصدر: أسلي ديمرجون، سنية أنصار و آخرون، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي - قياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية-، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 03.

ثانيا: من لا يزالون بلا حسابات مصرفية في العالم

عالميا هناك نحو 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و لأن عموم البالغين تقريبا يملكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فان جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي وبالفعل يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي: ك: بنغلادش، الصين، الهند، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا و باكستان، و يمثل النساء 56% من الذين ليس لديهم حسابات مصرفية.

الشكل رقم(02/03): نسبة الذين لا يزالون بدون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017.



المصدر: أسلي ديمرجون، سنية أنصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في العالم العربي

لمعرفة واقع و تطور الشمول في الدول العربية وجب تحليل المؤشرات الكلية لشمول المالي و المتمثلة في امتلاك الحسابات و المؤشرات الجزئية المتمثلة في الادخار و الإقراض.

أولاً:نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في البنوك و المؤسسات المالية للبالغين (أكبر من 15 سنة):

يشير مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية و المصرفية الرسمية، إلى مدى قدرة هذه الأخيرة إلى تشجيع الأفراد على الادخار، يبين الجدول التالي ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية فوق سن 15 عاما و 25 سنة:

الجدول رقم (01/03): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة و 25 سنة

في الدول العربية

الدول	النسبة المئوية لملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية					
	الذكور		الإناث		كبار السن	
الجزائر	60,1	56	40,1	29	57,5	49
البحرين	79	86	66,7	75	85,5	85
الأردن	33,3	56	15,5	27	31,8	51
الكويت	97,3	83	64	73	75,3	81
مصر	18	39	9,2	27	17,3	46
العراق	14,6	26	7,4	20	12	26
عمان	62,4	57	32,9	33	52,2	50
موريتانيا	22,2	26	18,8	15	24,8	25
تونس	34,1	46	20,5	28	30,3	46
الإمارات	89,8	93	66,3	76	88,2	91
السعودية	99,2	72	98,7	58	10	76

المصدر: رقيقة صباغ، سليمة غريزي، الشمول المالي في الدول العربية- واقع و آفاق-، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 04.

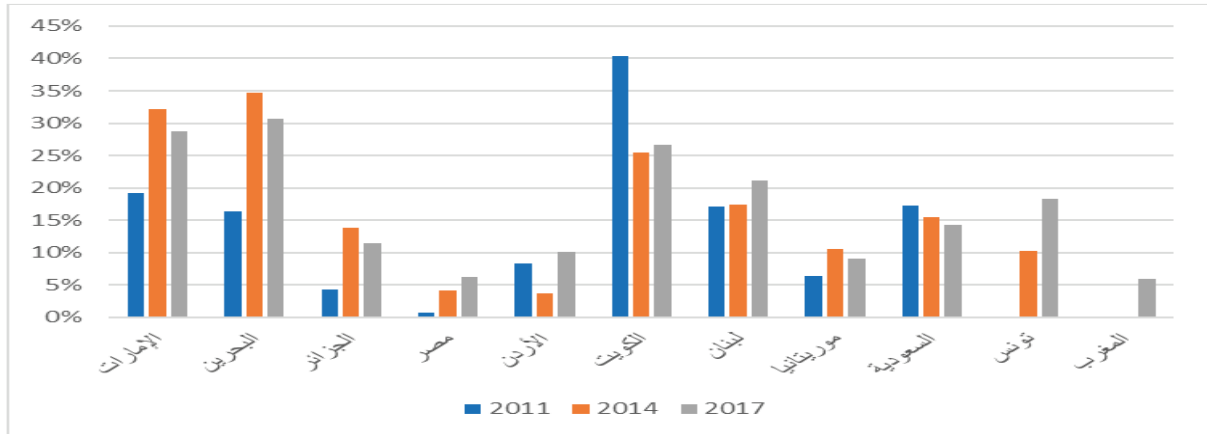
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة ملكية الحسابات المصرفية شهدت تحسنا ملحوظا بالنسبة للذكور و الإناث البالغين و كبار السن (فوق 25 سنة) ماعدا الجزائر و السعودية، و قد سجلت كل من الإمارات، السعودية، لبنان، البحرين و الكويت نسب معتبرة في تطور ملكية الحسابات المصرفية، مما يعكس اهتمام هذه الدول بقضايا الشمول المالي، كما نلاحظ وجود فجوة في امتلاك الحسابات المصرفية بين الجنسين حيث تمثل حسابات الذكور ضعف حسابات الإناث في مجمل الدول العربية .

ومن خلال الجدول يتضح لنا بأن الإمارات تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بمؤشر امتلاك الأفراد البالغين للحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في سنة 2017، تليها البحرين و الكويت و من ثم السعودية و سجلت أقل نسبة في موريتانيا.

ثانيا: مؤشر الادخار في العالم العربي

بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي نستعرض من خلال الشكل نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية

الشكل رقم(03/03): نسبة الأفراد المدخزين في الدول العربية خلال الأعوام 2011-2014-2017



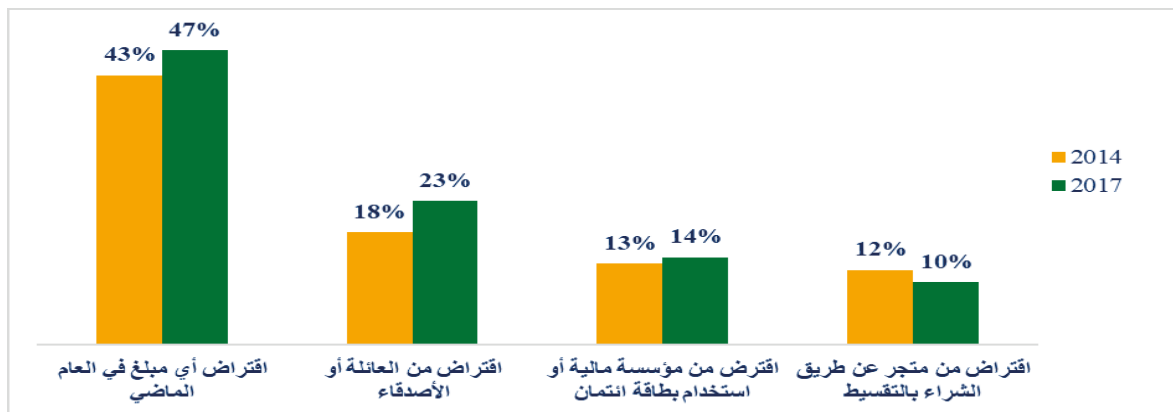
المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

من خلال الشكل يظهر هناك تفاوت بين الدول العربية في نسب المواطنين البالغين المدخزين لدى المؤسسات المالية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات إذ بلغت 29% عام 2017 في حين سجلت اقل نسبة في كل من مصر و المغرب حيث بلغت 6% لكل منهما.

ثالثا: مؤشر الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية و المستخدمين للبطاقات الائتمانية، و نوضح من خلال الشكلين سلوك الإقراض في المنطقة العربية و نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي.

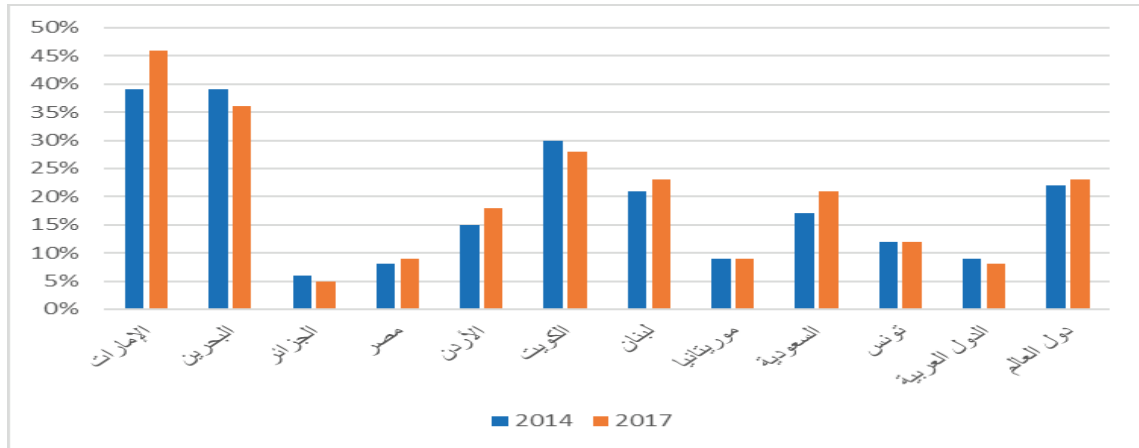
الشكل رقم(04/03): سلوك الاقتراض في الدول العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة



المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

من الشكل يتضح لنا أن النسب لا زالت دون الطموحات، و تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14% مقارنة ب 13% خلال سنة 2014 إلا أنه يبقى ضعيفا و دون المستوى، إذ نلاحظ من خلال الشكل بأن سلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والذي عرف تطورا ملحوظا من 18% خلال سنة 2014 إلى 23% من خلال سنة 2017.

الشكل رقم (05/03): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال سنتي 2014-2017



المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

من خلال الشكل يتضح لنا بان نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد عرف تفاوتاً بين الدول العربية، و قد حققت الإمارات أعلى نسبة اقتراض من المؤسسات الرسمية بلغت 46% تليها البحرين بنسبة 36% و سجلت اقل نسبة في الجزائر 5%.

المطلب الثالث: معوقات وآليات تطور الشمول المالي في الدول العربية

تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة على تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، و فيما يلي توضيح لعقبات و معوقات التي تؤثر في نشر لشمول المالي في العالم العربي و آليات تعزيزه.

أولاً: معوقات توسيع الشمول المالي في العالم العربي

أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 إلى وجود عدة تحديات تواجه النظم المالية العربية و تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية و تتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:¹

¹ - فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 482.

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل و التي يتمثل أهمها في وجود نظم كفى للاستعلام الائتماني و الرهانات و الإقراض المضمون و ضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية و المصرفية العربية و ارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي و قانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية و بالتالي يصعب وضع إطار رقابي و إشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي او جهة إشرافية مستقلة، و قد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر و تقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الإقراض.
- بطئ تطور المؤسسات المالية الغير مصرفية و بوجه الخصوص مؤسسات الادخار التعاقدية و صناديق الاستثمار و محدودية أدوات و أسواق الدين المحلية.

ثانيا: آليات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

- لا بد على المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية مواصلة جهودها الرامية لتعزيز الشمول المالي و تحسين مؤشراتته من خلال مايلي:¹
- تطوير بنية تحتية مالية قوية و مرنة للرقمنة، تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك و المؤسسات المالية و نظم وسائل الدفع و التسوية.
- تعزيز الثقافة المالية للمواطنين و قدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات و المنتجات المالية، و تنشئة جيل جديد واع ماليا من خلال إدخال مناهج مالية في المدارس.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة و ذات صلة، مصممة حسب احتياجات المستهلك و تطوير منتجات و خدمات مالية لدعم الابتكار و رواد الأعمال.
- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية و توصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك الإناث و سكان المناطق الريفية.

¹- يسر برنييه، رامي عبيد، حبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي لتشمل كافة المتعاملين مع الخدمات المالية الرسمية و توفير تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

إدراكا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها قضايا تعزيز فرص وصول الأفراد للخدمات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي، فغن البنك المركزي الجزائري سعى و لا يزال يسعى جاهدا إلى تحقيق ذلك من خلال إصدار و تطوير التشريعات و الأنظمة و الأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية و المصرفية ومنه قسمنا هذا المبحث إلى تطور الشمول المالي في الجزائر، معوقات و سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر و التكنولوجيا المالية و الخدمات الرقمية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، و الجزائر على غرار الدول العربية تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، وفيما يلي سوف نتعرف على واقع الشمول المالي بها حيث سنقوم بدراسة توضح تطور الشمول المالي في الجزائر بناء على بعض المؤشرات وفق قاعدة بيانات البنك الدولي.

أولا- مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر:

الجدول رقم(02/03): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

السنوات	الإناث	الذكور	المجموع
2011	20,4%	46,1%	33,3%
2014	40,3%	60,9%	50,5%
2017	29,3%	40,3%	42,5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Global Findex Data base

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات 2011-2014-2017، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 33,3% سنة 2011 إلى 50,5% سنة 2014، و سرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42,4% و السبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة لتعزيز الشمول المالي، كما نلاحظ تفاوت كبير في معدل ملكية الحسابات المالية بين الذكور و الإناث خلال السنوات الثلاث و هو ما يعكس فجوة الوعي المالي بين الذكور و الإناث في الجزائر.

ثانيا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة)

الجدول رقم(03/03): نسبة الأفراد البالغين فوق 15 سنة الذين يقتضون من المصارف التجارية أو

المؤسسات المالية للسنوات 2017-2014-2011

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%1	%2	%5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Global Index Data base

يتضح من الجدول أن قيمة معدل الاقتراض في ارتفاع محسوس خلال ثلاث سنوات، إذ وصلت إلى 3% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا و هذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية بسبب التعقيد في الإجراءات، إضافة إلى العقيدة الدينية للمجتمع الجزائري التي تقوم على تحريم التعامل بالربا.

ثالثا: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة)

الجدول رقم(04/03): تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين أكثر من

15 سنة في الجزائر خلال 2017-2014-2011

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%4	%14	%11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Global Index Data base

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من سنة 2011 إلى سنة 2014 يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا من سنة 2011 إلى سنة 2014 إذ وصل إلى 14% في حين تراجع سنة 2017 إلى 11% و هذا راجع إلى توجيه الأفراد الجزء الإضافي من دخلهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار و الضرائب بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 2016.

من خلال تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2017-2014-2011 فإن المعدلات المسجلة تعتبر مقبولة لحد ما، إلا أنها تبقى دون المستوى إذا ما تم مقارنتها مع دول الخليج و الدول المتقدمة، و هذا ما يؤكد فشل الجهود الجزائرية المبذولة لتعزيز الشمول المالي، بالتالي لا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي يجب اتخاذها الارتقاء بالخدمات و تطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة، أهمها صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالي واضحة المعالم و السهر على تنفيذها.

المطلب الثاني: معوقات تعزيز الشمول المال في الجزائر

من أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر هي:

1- ضعف البنية التحتية: نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها و المتمثلة فيما يلي:¹

أ-عدم ملائمة البيئة التشريعية:

- إن النشاط المصرفي في الجزائر لا يواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل ما أعدت لأجله بينما في الجزائر تأتي متأخرة و أفضل مثال على ذلك النظام الذي صدر في 2004 الخاص بضمان الودائع المصرفية بعد إفلاس بنك الخليفة سنة 2003.
- عدم وجود قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية رغم من وجود مصرفين ينشطان الخاصة في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لإنجاح التجارة الالكترونية، و التي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

ب- قواعد البيانات: إن مكاتب الاستعلام الائتماني التي كان معمول بها سابقا لم تعد تؤدي دورها إضافة إلى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد و الشركات و ضعف التنسيق فيما يخص تداول المعطيات بين المؤسسات المالية و البنوك.

ج- العنصر البشري: ضعف كفاءة مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في البنوك، الأمر الذي أدى إلى تفشي عمليات الاختلاس و التي تستغرق عادة سنة لاكتشافها أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية مما نتج عنه ضعف الثقة بين البنك و الزبون.

د- الآلية معالجة القروض: يشتكي الأفراد من ثقل إجراءات طلب القروض، خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض و وجود شروط تعجيزية فيمل يخص القروض الاستثمارية، إضافة إلى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل لضعف المبلغ المقترض، ما أدى إلى عزوف الشباب عنها.

2- **ضعف الحماية المالية للمستهلك:** إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية يسمح بتعويض الزبون في حالة إفلاس البنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا و لا تحفز على الادخار، في إطار سياسة الشمول المالي و بعث الثقة من جديد في علاقة البنك و الزبون، ثم رفع هذه القيمة لكنها تبقى غير كافية خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض معدلات الفائدة على ودائع الادخار.²

¹- عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

²- نفس المرجع، ص 127.

3- الخدمات التقليدية: القطاع المصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها و تطبق نفس معدلات الفائدة، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد بها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة و هو ما يعد استغلالا ماليا.

4- نقص الثقافة المالية: يزداد انتشار الوعي المصرفي عندما يزداد الطلب على الودائع المصرفية و العكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز وهي الظاهرة المتجذرة في الجزائر.¹

المطلب الثالث: سبل تعزيز الشمول المال في الجزائر

1- دعم البنية التحتية المالية:²

أ- توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال التوقف عن اشتراط أي وثيقة في حالة الإيداع حتى يتم إدماج اكبر قدر ممكن في حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، إصدار تعليمات و مذكرات عمل جديدة تدعم الشمول المالي و تشرح آليات و خطوات إنجاحه مع الصرامة في التنفيذ، و تكثيف الرقابة للتأكد من سلامة سير العملية.

ب- توفير قواعد بيانات شاملة: من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني التي كان معمول بها سابقا، و إنشاء قواعد بيانات شاملة تخلص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد و الشركات بمختلف أحجامها، إضافة إلى قاعدة بيانات تضم الأصول المنقولة و تدويل هذه المعطيات بين المصارف و المؤسسات المالية وفقا لما يقتضيه القانون.

ج- تنمية العنصر البشري: من خلال التكوين الدوري و التواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء و تحت إشراف إدارات عليا (محلية أو أجنبية) ليتم الاحتكاك بالكفاءات الخارجية و بالتالي الاطلاع على مستجدات الصناعة المصرفية في العالم و محاولة تجسيدها محليا، للنهوض بهذا القطاع، وكذلك إشراك المؤسسات الجامعية و مراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات و المؤتمرات العلمية و التخصصات التي تعنى بالصيرفة مع تكييفها و الواقع الاقتصادي للدول.

د- تحسين آليات معالجة القروض: يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية باستخدام المعالجة الالكترونية حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق أو برنامج ألي خاص بكل نوع من أنواع القروض كما هو معمول به في بعض المصارف الأجنبية، وكذلك تخفيف حجم الوثائق المطلوبة من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيومترية المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف.

¹ - عمار ياسين أوسيايف، شافية شاوي، مرجع سبق ذكره، ص 128

² - نفس المرجع، ص 129.

2- توفير حماية أفضل للزبون: من وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة تعوضه عن التدهور في قيمة العملة و عن الفترة التي بقيت فيها أمواله مجمدة، توفير آليات للتعامل مع شكاوي الزبائن على أن تكون مستقلة و نزيهة و خاضعة للمسائلة و فعالة وفقا لممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.¹

3- تنوع المنتجات المالية وتطويرها: مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات و المنتجات لهم قبل طرحها و تسويقها بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار و التأمين و وسائل الدفع و ليس فقط على الإقراض و التمويل، التشجيع على اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف واحد لعمل واحد.

4- نشر الثقيف المالي: من أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التربية و الثقيف المالي و العمل على تقييم و قياس مدى نجاحه مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية و القطاع الخاص و الأطراف ذات العلاقة بالثقيف المالي.²

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة القطاع العام و هذا الأخير عادة ما يتميز بضعف الأداء و انعدام روح المبادرة و هذا بدوره ينعكس على مستوى الشمول المالي و درجة تطور الخدمات المالية و عليه قسمنا هذا المبحث إلى دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و التكنولوجيا المالية و الخدمات الرقمية في الجزائر

المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للجزائر و التحول الرقمي و جائحة كورونا في الجزائر

أبرزت جائحة كورونا المنافع الكبيرة للخدمات المالية الرقمية، فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المالي في المعاملات التجارية و المالية، مما يبقى الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي، و تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو ثمن السلع و الخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر، كما تتيح الخدمات المالية الرقمية سبلا سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا من خلال التحويلات الاجتماعية و غيرها من المساعدات المالية، لاسيما عندما تكون وسائل النقل و التنقل غير آمنة أو محدودة.³

¹ - عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² - نفس المرجع، ص 132.

³ - قدوري طارق، زغدي باديس، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 878.

لذلك يعد التحول الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للجزائر و عنصرا أساسيا في عملية تطوير الخدمات المصرفية، و من شأن زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي كما أنه يمهّد الطريق للشمول المالي.

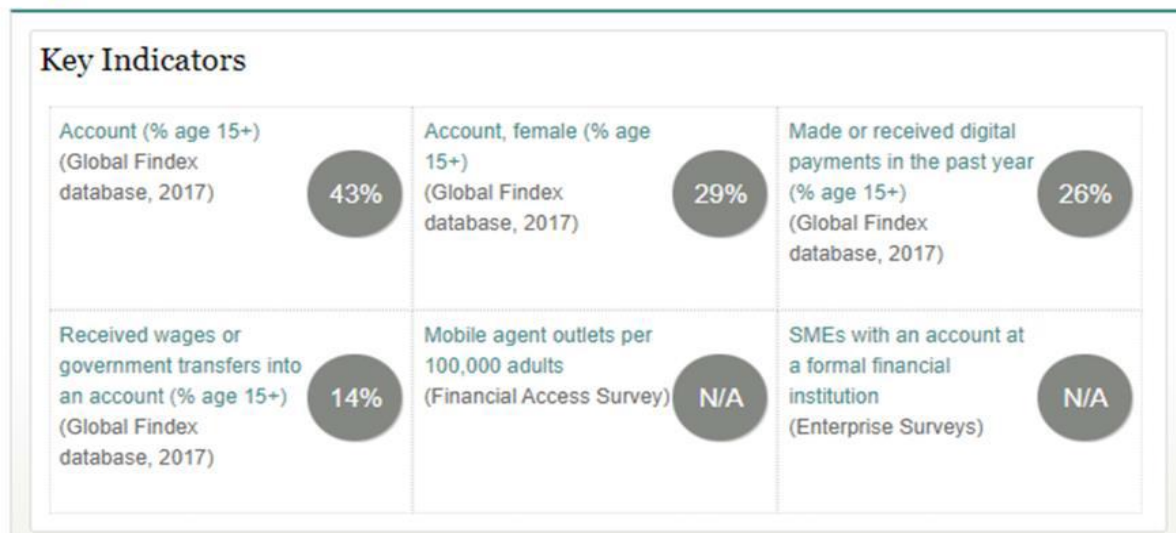
ففي الجزائر لا يزال 57% من البالغين و 71% من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات و تلقيها بمزيد من الأمان و الكفاءة، محرومون بذلك من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقا مثل الادخار و التأمين و الائتمان.

ورغم أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضا للغاية 16% فقط من البالغين الجزائريين و 11% من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 23% من البالغين و 18% من النساء في المنطقة ، و 36% من البالغين و 32% من النساء في البلدان الناشئة و البلدان النامية.

تظهر البيانات الصادرة عن البنك الدولي أن الشمول المالي لا يزال يمثل تحديا كبيرا في الجزائر حيث أن 435 فقط من السكان البالغين يمتلكون حساب مصرفي في عام 2017، و هذا الرقم أقل بشكل كبير بالنسبة للنساء 29% فقط.¹

الشكل رقم (06/03): مؤشرات للتحول الرقمي في الجزائر

Algeria



المصدر: قدوري طارق، زغدي باديس، مرجع سبق ذكره، ص 879.

استنادا إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي و مع ذلك فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها و لذلك فإن زيادة أموال

¹ - قدوري طارق، زغدي باديس، مرجع سبق ذكره، ص 879

التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات و التشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

المطلب الثاني: الهوية الرقمية و تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر

مكنت الهوية الرقمية التي بدأت في الجزائر سنة 2016 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال و غيرها من متطلبات " اعرف عميلك"، كما أتاحت التطورات الخاصة بمواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية دون المساس بالسلامة و الانتظام.

أتاحت الخدمات المالية الرقمية نماذج أعمال جديدة مثل منصات التجارة الالكترونية، كدخول منصة "جوميا" إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل: oued kniss و batolis و idéal forme ، و قد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات و تقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية و التأمين و الإقراض.¹

مع هذا واجب على القائمين في الجزائر على معالجة ثلاث مجالات و هي: الأطر القانونية و التنظيمية المتتالية و البنية التحتية المالية و الرقمية و نظم الدعم الحكومية المساعدة.

في حين حققت الجزائر تقدما في تعزيز التكنولوجيا المالية و تطوير الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها و تحفيز نموها، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي و تسهل الحياة اليومية لمواطنيها مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية و لكن قبل كل شيء التخفيف من الصدمات الناتجة عن جائحة كورونا.²

إن فوائد الخدمات المالية عديدة إلا أنها تنطوي على مخاطر على المستخدمين و عللا النظام المالي خاصة تلك المتعلقة بخصوصية البيانات و عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا و الفجوة الرقمية، الأمن السيبراني و مخاطر العمليات و السلامة المالية، التحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة، و كل ذلك يتطلب من السلطات المختصة مستوى عالي من التنظيم و المراقبة و الإشراف.

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية و تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر

يتميز القطاع المصرفي و المالي في الجزائر بالبنية التحتية التكنولوجية القديمة و أنظمت الدفع المختلفة و نقص الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة مما يعيق تحقيق هدف الشمول المالي، إلا أنه يمكن للمنصات و التكنولوجيا الرقمية أن تساعد

¹- قدوري طارق، زغددي باديس، مرجع سبق ذكره، ص880.

²- نفس المرجع، ص881.

بشكل كبير في تحسين الشمول المالي في الجزائر من خلال منح الأفراد و الشركات إمكانية الوصول إلى المنتجات و الخدمات المالية المفيدة و الميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم.

و تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة للإدماج المالي من خلال السماح بوصول أسهل و أكثر سهولة إلى الخدمات المصرفية و المالية الأساسية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك و خاصة إن الجزائر تسجل معدلات عالية في استخدام الهواتف الذكية و الانترنت بأكثر من 3,5 مليون مشترك في الانترنت بالنطاق العريض الثابت.¹

في حين أن استخدام المدفوعات الرقمية و عبر الانترنت لا يزال منخفضا، فقد ارتفع الاعتماد بسرعة خلال السنوات الماضية، شهدت الشهر الأخيرة من عام 2020 أكثر من 486000 معاملة عبر الانترنت، وهو ما يمثل أكثر من ضعف حجم المعاملات عبر الانترنت، و هو ما يمثل أكثر من ضعف حجم المعاملات عبر الانترنت لعام 2019 بأكمله، كما ركزت الحكومة الجزائرية على الرقمنة و الشركات الناشئة من خلال إنشاء نواب للوزارات و إعداد مجموعة من التشريعات ذات الصلة.

¹ - قدوري طارق، زغدي باديس، مرجع سبق ذكره، ص882.

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تبين أنه ازداد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في العالم و الدول العربية من خلال إسهاماتها في تعزيز الشمول المالي و تسهيل وصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، إلا أن غالبية الدول العربية لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى شمول مالي مقبول، و الجزائر من بين هذه الدول و بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية و تطويرها و الوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع عن طريق الجهود و السياسات المبذولة في سبيل تحسين التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي.

خاتمة عامة

الخاتمة

تساهم تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة و سرعة و بأقل تكلفة و وصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل و مساواة و هذا الذي يسمح بتعزيز الشمول المالي ، و الجزائر من بين دول العالم و العالم العربي التي تعمل على تحقيق الشمول المالي مما جعلها مجبرة على إدخال التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية.

اختبار الفرضيات

- تعزيز الشمول المالي يساهم في تقريب الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع خاصة الفئات المهمشة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل و تسريع المعاملات المصرفية مما يساهم في وصولها للأفراد المجتمع بأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية

-تعتمد البنوك الجزائرية على الخدمات التقليدية و نقص الاعتماد على التكنولوجيا المالية و هذا ما أضعف مستوى الشمول المالي بها و هذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى:

- التكنولوجيا المالية هي كل ابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل حيث تتميز بالسرعة و السهولة و التكاليف المنخفضة.

- تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في خدماتها على استخدام تكنولوجيا مبتكرة مما يجعلها تنافس الخدمات المؤسسات المالية التقليدية.

- اعتمدت التكنولوجيا المالية على تقنيات حديثة منها: العملات المشفرة، البلوكشين و البيتكوين...الخ.

- حظي مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة باهتمام الكثير من الدول، حيث انه يهدف إلى تعميم الخدمات المالية و ضمان وصولها إلى كافة أفراد المجتمع بجودة عالية و تكاليف منخفضة.

- صنفت الجزائر من الدول متوسطة الشمول المالي حسب مؤشر المال العالمي للشمول المالي Global Findex.

- ضعف البنية التحتية و الغياب الجزئي للمالية الرقمية لدى البنوك الجزائرية أدى إلى عدم تمكين المستخدمين الوصول إلى المعلومات الخاصة بحساباتهم و اقتصاره تعاملات البنوك مع المؤسسات الكبرى.

التوصيات

- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني من خلال فتح وكالات في المناطق المستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع.
- ينبغي الاستمرار في عصنة أنظمة الدفع، و هذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت إستراتيجية الشمول المالي مثل البحرين.
- ابتكار خدمات مالية تتناسب مع جميع فئات المجتمع بحسب طلبهم و حاجتهم إليها، على أن تكون ملائمة من حيث النوعية و التكلفة.
- فتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف التي تتعامل بالربا لاعتقادات دينية.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية و تطوير نظم الدفع و التسوية و العمليات المصرفية الالكترونية.
- تكوين إطارات في المجال المالي و المصرفي لإنجاح عملية الشمول المالي و ذلك من خلال الاعتماد على الخبرات الدولية و العربية الناجحة.
- توفير العدالة و الشفافية في تقديم الخدمات المالية و المصرفية لزيادة ثقة الزبون في النظام المالي و بالتالي إدماج شرائح أكثر مع الوقت.
- الاهتمام بنشر الثقيف المالي من خلال تبني إستراتيجية وطنية للتربية المالية مثل إدراج الثقيف المالي في برامج التربية لضمان الوصول إلى أكبر قاعدة من الزبائن في المستقبل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- أحمد هاشم قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة -دراسة اقتصادية شرعية محاسبية-، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2019.

2- فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر 2019.

ثانياً: المقالات

1- أحمد محمد عصام الدين، ماذا تعرف عن البيبتكوين، مجلة إدارة بحوث التنمية، العدد 73، سبتمبر 2014.

2- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، 2021.

3- إيمان بوقرة، واقع الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، ديسمبر 2018.

4- بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، بزاوية أحمد، التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2021.

5- جوالي صونيا، مريم عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة البحرين-، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

6- حدادي عبد اللطيف، برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم و جسامته المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تمارست، يومي 17-18 أبريل 2018.

7- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020.

8- دررور أسماء، حركات سعيدة، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج Ardl، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد 10، العدد 04، 2020.

9- رفيقة صباغ، سليمة غزوي، الشمول المالي في الدول العربية - واقع و آفاق -، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020.

- 10- زينب حمدي، زهرة اوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، مجلد08، العدد01، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، الصادرة سنة2019.
- 11- سعيدة حروفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق العلمية، المجلد11، العدد03، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، الصادرة سنة 2019.
- 12- سيد أعمار زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020.
- 13- صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد03، العدد 02، 2018.
- 14- عمار ياسين أوسيف، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات و الحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020.
- 15- فضيل بشير ضيف، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.
- 16- قدوري طارق، زغدي باديس، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- 17- قاسي يسمينة، مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022.
- 18- لامية طالة، العملة الافتراضية البتكوين (المفهوم، الخصائص و المخاطر على الاقتصاد العالمي)، مجلة آفاق للعلوم، القسم الاقتصادي، المجلد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، الصادرة في جوان 2019.
- 19- مليكة بن علقمة، يوسف سايجي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد03، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، الصادرة سنة2018.
- 20- نور الدين صويلحي، أثر تعدين البتكوين و العملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، الصادرة سنة 2018.
- 21- ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي، متطلبات تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة بعض الدول العربية-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد01، 2021.

ثالثا: الملتقيات

- 1- حدادي عبد اللطيف، برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم و جسامته المخاطر، مداخله مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تلمسان، يومي 17-18 أبريل 2018.
- 2- خيرة تحانوت، أزقان فاطمة، واقع و آفاق التكنولوجيا الإسلامية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.
- 3- سارة مولاي مصطفى، مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية-مع تجارب دول ناجحة-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.
- 4- سيد احمد مجاهد و آخرون، الشمول المالي- الأسس النظرية و المفاهيم- ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي بعنوان الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، 24-25 ماي 2021، جامعة أدرار، الجزائر.
- 5- محمد بوعتلي، دراسة تطبيقية للدول العربية وفقا لمؤشرات الشمول المالي باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 26 سبتمبر، 2019.
- 6- نجوى سعودي، كروش محمد الأمين، ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية- عملة البتكوين نموذجا - ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد 26 سبتمبر 2019.
- 7- نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين و ابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.

8- هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المالية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019.

رابعاً: التقارير

- 1- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات.
- 2- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2017.
- 3- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2015.
- 4- أسلي ديمرجون، سنية أنصار و آخرون، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي - قياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية-، مجموعة البنك الدولي، 2017.
- 5- سير برنية، رامي عبيد، حبيب أعطية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019.

خامساً: المواقع الالكترونية

- 1- مروة عماد، فينتيك للتحويل في القطاع المالي و المصرفي، مقال متوفر على الرابط: <https://al-ain.com/article/fintech-e.com/economy>.
- 2- ¹ زاهرة بني عمر، ألاء حسين، استكشاف تقنية البلوكشين و تطبيقاتها في المالية الإسلامية، الصادرة في مارس 2019، ص 03، على الموقع: <https://www.academia.edu/38606495/استكشاف-تقنية-البلوكشين-وتطبيقاتها-في-المالية-الإسلامية-د.زاهرة-بني-عامر-الاء-تحسين>.